

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة -



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2021

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة : 2021

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

دراسة إستطلاعية لأراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء - تبسة -

من إعداد الطالبتين: جامعة العربي التبسي - تبسة تحت إشراف الدكتور

✓ لخليفي خدوجة - عزايزية ساره

✓ مناع صبرينة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ساره حليمي	أستاذ محاضر - ب -	رئيسة
عزايزية ساره	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
عطية عز الدين	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد والشكر كله لله أن وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، وما

التوفيق إلا بالله جل وعلا،

الشكر موصول إلى كل أستاذ أفادنا بعلمه خاصة أساتذة قسم المالية

والمحاسبة،

كما نرفع كلمة شكر وتقدير إلى

أستاذتنا الغالية الدكتورة مروة المشرفنة "

عزائيزية سارة" التي لم تبخل عنا بعلمها وساعدتنا ووجهتنا لنتم إنجاز

عملنا،

ونشكر كل من ساعدنا في جمع المعلومات من قضاة وكل العاملين

بالقضاء وعلى رأسهم السيد رئيس محكمة تبسة دون أن ننسى محافظتي

الحسابات على تعاونهم،

كما نشكر كل من مدنا بيد العون من قريب أو من بعيد،

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد

والتوفيق والمزيد من النجاحات.

لخليفة خدوجة

مناح صبرينة

الملخص:

هدفت الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وإبراز الآليات والمراحل المتبعة للحد من الفساد المالي وتحديد أسبابه وآثاره وتقنيات تطبيق المحاسبة القضائية. وتم إتباع المنهج الوصفي في الجزء النظري للدراسة، وإتباع المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم تصميم استبيان لهذا الغرض ووزع على أفراد عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بولاية تبسة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية، على الرغم من عدم توافر المهارات والمؤهلات لدى الخبير القضائي المحاسبي ليقوم بمهمته على أكمل وجه، وأن المحاسبة القضائية تساهم بشكل فعال في الحد من ممارسات الفساد المالي بتطبيق مختلف تقنياتها، ومواجهتها لجملة من المعوقات المختلفة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات كانت أهمها ضرورة زيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية في البيئة الجزائرية من خلال إدراجها في المناهج التعليمية وإنشاء هيئة مستقلة تنظم المهنة ليكون دورها أكثر فاعلية في الحد من الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد المالي، الخبير القضائي المحاسبي.

Abstract

The study aimed to identify the role of Forensic Accounting in reducing financial corruption, as well as to highlight the mechanisms and phases followed to reduce it and identify its causes, effects and methods of applying Forensic Accounting. The study adopted the descriptive approach in the theoretical part and the analytical approach in the applied part using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. A questionnaire was designed for this purpose and distributed to the participants, namely, accountants and judiciary officials in Tebessa State.

The study concluded several results, the most important of which is that Forensic Accounting effectively contributes to limiting the practice of financial corruption by applying its various techniques, in addition to the fact that the judicial accountant does not have to acquire the skills and qualifications to perform his task properly. The research came up with a set of recommendations, the most important of which was the need to increase awareness of the importance of Forensic Accounting in the Algerian environment by including it in educational curricula and establishing an independent body that regulates the profession so that it becomes more effective in reducing financial corruption.

Key Words : Forensic Accounting, financial corruption, judicial accountant

الفهرس العام

الصفحة	المحتوى
-	شكر وعرافان
-	الملخص
I	الفهرس العام
IV	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية
03	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة القضائية
10	المطلب الثاني: مجالات وأساليب المحاسبة القضائية ومراحلها
15	المطلب الثالث: إجراءات، آليات المحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها
19	المبحث الثاني: المحاسبة القضائية أداة للحد من الفساد المالي
19	المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي وصوره
23	المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي وآثاره
25	المطلب الثالث: التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
40	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة
42	المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة
44	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
47	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
51	المطلب الثاني: عرض أدوات الدراسة
55	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
55	المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة
71	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية
76	خلاصة الفصل الثاني
78	خاتمة
82	قائمة المراجع
89	الملاحق

فہرست الجملہ اول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
06	تعريف أخرى للمحاسبة القضائية	01-01
29	مزايا و عيوب تقنيات المحاسبة القضائية	02-01
48	عينة الدراسة المستهدفة	01-02
51	درجات مقياس ليكارت الخماسي	02-02
51	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	03-02
52	محتوى الاستبيان	04-02
53	قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان	05-02
54	اختبار التوزيع الطبيعي	06-02
55	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي	07-02
57	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي	08-02
58	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	09-02
60	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية	10-02
61	استجابات إجابات أفراد العينة حول الوعي بأهمية المحاسبة القضائية	11-02
63	استجابات إجابات أفراد العينة حول المهارات و المؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي	12-02
65	استجابات إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي	13-02
67	استجابات إجابات أفراد العينة حول معوقات تطبيق المحاسبة القضائية	14-02

69	استجابات إجابات أفراد العينة حول واقع الفساد المالي	15-02
71	نتائج اختبار T-Test للفرضية الأولى	16-02
72	نتائج اختبار T-Test للفرضية الثانية	17-02
73	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة	18-02
74	نتائج اختبار T-Test للفرضية الرابعة	19-02

فہرست الاسکا

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
18	متطلبات المحاسب القضائي	01-01
56	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي	01-02
58	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي	02-02
59	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	03-02
60	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية	04-02

فہرست الاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
89	قائمة المحكمين	01
90	استمارة الاستبيان	02
101	نتائج SPSS	03
114	إتفاقية التربص	04

معلمت عامتہ

تعاني الكثير من دول العالم من انتشار ظاهرة الفساد المالي على مختلف المستويات، ما تسبب في حدوث أزمات وانهيارات مالية، ترتب على ذلك كثرة الدعاوي والمنازعات القضائية نتيجة فقدان مصداقية المعلومات المحاسبية وانعدام الثقة في دور المراجع، وبالتالي أصبحت مهنة المحاسبة في موقف صعب وتحدي لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، ما توجب البحث عن أسباب ووسائل حديثة، وكذلك الحاجة إلى الاستعانة بخبرات متخصصة ومهارات متميزة لإبداء الرأي حول الدعاوي والقضايا ذات الطبيعة المالية، وعلى إثر ذلك ظهرت المحاسبة القضائية.

وتعتبر المحاسبة القضائية أحد أنواع المحاسبة الحديثة، وهي محاسبة تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً في القضايا والمنازعات المالية ويكونوا على درجة كافية من التأهيل العلمي للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وإقرار العدالة بما يمتلكون بمعرفة متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة ومهاراتهم في التحريات المبنية على معرفة المعايير المحاسبية والمراجعة لذا برز دور وأهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة، كما أنها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معاً.

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق عرضه يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الموالي:
كيف تسهم المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء-بتبسة؟

ثانياً: التساؤلات الفرعية

يتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

➤ ما مدى الوعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؟

➤ ما مدى توفر مهارات ومؤهلات كافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؟

➤ هل توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؟

➤ هل تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

بناء على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي التساؤلات المطروحة سابقا يمكننا طرح الفرضيات التالية:

➤ الفرضية الأولى H1:

❖ الفرضية الصفرية H1₀: ليس هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

❖ الفرضية البديلة H1₁: هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

➤ الفرضية الثانية H2:

❖ الفرضية الصفرية H2₀: لا تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

❖ الفرضية البديلة H2₁: تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

➤ الفرضية الثالثة H3:

❖ الفرضية الصفرية H3₀: لا توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

❖ الفرضية البديلة H3₁: توجد جملة من المعوقات التي تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

➤ الفرضية الرابعة H4:

❖ الفرضية الصفرية H4₀: تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

❖ الفرضية البديلة H4₁: تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية لا يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بنسبة عند مستوى معنوية 5%.

رابعاً: متغيرات الدراسة

تتمثل أهم متغيرات الدراسة في:

- 1- المتغير المستقل: المحاسبة القضائية (مهارات ومؤهلات الخبير القضائي المحاسبي، معوقات وتقنيات المحاسبة القضائية)؛
- 2- المتغير التابع: الفساد المالي.

خامساً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوع الفساد المالي وانتشاره الواسع على مستوى المؤسسات، ولحد منه وجب البحث عن آليات كفاءة يتم الاعتماد عليها، ومن أبرز هذه الآليات المحاسبة القضائية التي تساعد على حل قضايا الفساد المالي خاصة في التقارير المالية، فهي تلبي احتياجات كل من القضاء والمستثمرين وغيرهم وتساعد في خفض جرائم الفساد المالي وتسريع حل النزاعات والقضايا ذات الطبيعة المالية والفصل فيها، حيث تعتبر المحاسبة القضائية من المواضيع المهمة الحديثة على المستويين العالمي والمحلي خاصة بعد ما شهدته العديد من الشركات الكبرى من انهيارات.

سادساً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التركيز على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة درجة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء؛
- معرفة واقع ممارسات المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء؛
- معرفة مدى إدراك المحاسبين القضائيين بمختلف الجوانب القانونية والإجرائية؛
- التعرف ميدانياً ما إذا كان للمحاسبة القضائية دوراً للحد من الفساد المالي؛
- التعرف على الآليات المستعملة في المحاسبة القضائية لمنع واكتشاف والحد من ممارسات الفساد المالي؛
- معرفة مدى الاهتمام بالمحاسبة القضائية سواء من خلال إدراجها ضمن البرامج التعليمية الجامعية أو إنشاء هيئات مهنية مستقلة؛

- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي قد تحول دون تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء.

سابعاً: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم اتباع المنهج التحليلي من خلال تصميم استبيان وتحليل نتائجه.

ثامناً: مرجعية البحث

بالنسبة للجانب النظري تم الاستعانة بمجموعة من الكتب والمذكرات والمقالات باللغتين العربية والأجنبية في مجال المحاسبة القضائية والفساد المالي، وكذا الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كأحد البرامج الإحصائية التي تعالج المعطيات التي تم جمعها من خلال استبيان غطى محاور الدراسة المختلفة، وتم توزيعه على أفراد عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة.

تاسعاً: حدود الدراسة

بالإضافة إلى الدراسة النظرية لعلاقة المحاسبة القضائية بالفساد المالي، تجسدت الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط ما تم التطرق إليه سابقاً على واقع المحاسبة القضائية في الجزائر. **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة الإطار النظري للمحاسبة القضائية والفساد المالي والتعرف على العلاقة بينهما.

الحدود المكانية: تمثلت الدراسة التطبيقية في دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة.

الحدود الزمنية: بالنسبة للحدود الزمنية للدراسة فقد تمت في الفترة الممتدة من 01 مارس إلى 02 ماي 2021 بمحكمة تبسة.

عاشراً: صعوبات الدراسة

لحساسية قطاع القضاء وموضوع الفساد المالي تم تحصيل الاستمارات الموزعة على العاملين بالقضاء بعد مدة طويلة نوعاً ما مقارنة بتحصيل تلك الموزعة على محافظي الحسابات.

إحدى عشر: مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع محل الدراسة لعدة أسباب من أهمها ما يلي:

- أسباب شخصية نظرا لملائمة الموضوع لمجال التخصص ورغبتنا الشخصية للإلمام بالموضوع؛
- محاولة التعمق والفهم الجيد لموضوع المحاسبة القضائية؛
- إبراز مدى مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؛
- إبراز أهمية مهنة المحاسبة القضائية ومدى الوعي بذلك من وجهة نظر القضاء ومحافظي الحسابات؛
- زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية نظرا لزيادة الطلب على خدماتها إثر ظهور أزمات مالية متعددة؛
- إبراز مدى تطبيق مختلف التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية.

إثنا عشر: هيكل الدراسة

من أجل القيام بدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي تم تقسيم الخطة إلى فصلين أساسيين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث قمنا بتقسيم الفصل الأول المتعلق بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة إلى ثلاثة مباحث، إذ تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول المحاسبة القضائية وفي المطلب الثاني تناولنا مجالات وأساليب المحاسبة القضائية والمطلب الثالث تناول إجراءات وآليات ومتطلبات المحاسبة القضائية، وفي المبحث الثاني تناولنا المحاسبة القضائية أداة للحد من الفساد المالي، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تناول مفهوم الفساد المالي وصوره وفي المطلب الثاني دوافع وأسباب الفساد المالي، أما في المطلب الثالث فتناولنا التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية والمراحل المتبعة للحد من الفساد المالي. أما بالنسبة للمبحث الأخير فتضمن الدراسات السابقة حول موضوع المحاسبة القضائية والفساد المالي.

كما تناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية والتي جاءت تحت عنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي- دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة"، إذ تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى عرض الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة، من خلال تحليل الاستبيان الموجه لمحافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS. ثم الخاتمة التي تحتوي على النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة إلى جانب آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد:

نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب والتي تتمثل في تقديم البيانات المالية لعدة أطراف كل حسب أهدافه، وتعتبر مهنة المحاسبة بأنواعها المختلفة أحد العناصر الهامة لمكافحة الفساد لما تمتلكه من مقومات فنية ومستندات ودفاتر وتقارير ومعايير مهنية وقانونية وقدرات بشرية وإدارية تشمل أنظمة رقابية ومحاسبية. وبسبب الفضائح المحاسبية التي أدت إلى كوارث وانهيارات مالية اجتاحت كبريات الشركات، اتجهت أصابع الاتهام إلى أصحاب مكاتب المراجعة بصفة خاصة وإلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة وارتفعت الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة ما أفقدها ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية، من هذا المنطلق أصبح من الضروري توفير خدمة جديدة وهي خدمة المحاسبة القضائية. فتعتبر المحاسبة القضائية واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الغش والفساد المالي. ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على المحاسبة القضائية بتوضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، مجالاتها، أساليبها ومراها، وكذا الإجراءات والآليات المتبعة فيها، بالإضافة إلى متطلبات تطبيقها، ثم يتم التعرف على الفساد المالي ببيان مفهومه، صورته، أسبابه وآثاره وأهم التقنيات التي تعتمدها المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد المالي، لنقوم بعدها بعرض أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، تحليلها والتعليق عليها.

وللإمام بالموضوع بشكل مناسب وواضح تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

❖ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية؛**

❖ **المبحث الثاني: المحاسبة القضائية أداة للحد من الفساد المالي؛**

❖ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية

أصبحت المحاسبة القضائية محل اهتمام وتركيز الكثير من المحاسبين والمراجعين العاملين في السلك المالي والإداري أو العاملين في السلك القانوني والقضائي، حيث تعتبر أداة شاملة للتحري والتحقيق في القضايا المالية وكشف مرتكبي أعمال الغش والاحتيال المالي. فالمحاسبة القضائية تعتبر بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتدقيق من أجل التحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي محاولة الوصول إلى الحقائق من خلال تقديم الخدمات المختلفة. وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة القضائية.

المطلب الثاني: مجالات وأساليب المحاسبة القضائية ومراحلها.

المطلب الثالث: إجراءات ، آليات المحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة القضائية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم عامة للمحاسبة القضائية، نشأتها وتطورها، تعريفها، أهدافها وأهميتها.

1-نشأة و تطور المحاسبة القضائية:

هناك آراء مختلفة حول نشأة المحاسبة القضائية حيث تشير الأدلة إلى أن مهنة المحاسبة القضائية ليست مهنة جديدة، فقد كانت موجودة منذ فترة طويلة على الرغم من أنه لم يكن يطلق عليها اسم المحاسبة القضائية. ففي مصر القديمة كان يطلق على المحاسبين القضائيين الذين يعملون على مراقبة مخزون الحبوب والذهب والموجودات الأخرى الخاصة بالفراعنة مصطلح "عيون و آذان الفراعنة"¹.

ويشير دليل آخر إلى أن وجود المحاسبة القضائية يعود إلى سنة 1817م في اسكتلندا، نتيجة نشوء قضية احتيال Meyer c. Sefton المتعلقة بالإفلاس، إذ كانت الأدلة المتعلقة بتلك القضية صعبة الفحص أمام المحكمة، مما تطلب استدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري في القضية للإدلاء

¹ -Tommie Singleton and Al, **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, 3rd Edition. (John Wiley & Sons, Inc., 2006), P :37.

بإفادته أمام المحكمة كشاهد خبير، وكان مكلفا بفحص الحسابات المتعلقة بالقضية¹، واعتبر حينها الدكتور Larry Crumbley، هذا المحاسب أول محاسب قضائي في التاريخ وبداية المحاسبة القضائية كمهنة².

بعدها مرت المحاسبة القضائية بمراحل تطور مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي:³

- في عام 1824م، تم توثيق دليل على معرفة المحاسبة القضائية في مدينة غلاسكو بجمهورية اسكتلندا، تم العثور على آثار لشهادات أعطيت للمحاسبين آنذاك، تتعلق بإجراء التحكيم والمشاركة في فض النزاعات بالمحاكم وكذلك التحقيق في الأنشطة الاحتيالية؛
- في عام 1900م، ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا عندما تم نشر المقالات التي وجهت بشأن منح شهادات الخبير للمحاسب القضائي؛
- في عام 1946م، نشر الأمريكي Maurice Peloubet وهو محاسب من نيويورك مقالا بعنوان (المحاسبة القضائية : مكانها في اقتصاد اليوم)؛
- في عام 1982م، تم إصدار كتاب بعنوان (المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة) من طرف المؤلف Francis C. Dykeman؛
- في عام 1986م، أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA دليل رقم 7، حيث حدد فيه ستة مجالات لخدمات المحاسبين القضائيين هي تحديد قيمة الأضرار، منع الاحتكار، المحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، التحليلات؛
- في عام 1997م، تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين؛
- في عام 2002م، أنشئ مجلس الرقابة على أعمال مراقبي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية وكرد فعل على فضيحة شركة Enron سنة 2001 صدور قانون Sarbanes-Oxley سنة 2002؛

¹ حسام السعيد الوكيل، مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2018، ص:23.

² - <http://www.coursehero.com>, site visité le 28/01/2021 à 10h27.

³ - عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص:44.

- وهناك حالياً ما لا يقل عن (16) جامعة وكلية أمريكية تقدم برامج ودورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية، ومنحت بعض الجامعات الأمريكية درجة الماجستير في المحاسبة القضائية، وفي أستراليا أنشئت برامج مستقلة تمنح شهادة في المحاسبة القضائية.

كما تجدر الإشارة إلى أن أول القضايا التي ساعدت المحاسبة القضائية في كشفها قضية عصابات آل كابوني خلال الحرب العالمية الثانية حيث قام مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) باستخدام أكثر من (500) محاسب استعانوا بالمحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية الخاصة بتلك العصابات¹.

2- تعريف المحاسبة القضائية:

المحاسبة القضائية Forensic Accounting أو المحاسبة الجنائية واطلق عليها أيضاً المحاسبة العدلية والتحقيقية والاستقصائية وغيرها من التسميات الأخرى، فهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق، كما أنها تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة².

ووردت عدة تعريفات للمحاسبة القضائية تتمركز معظمها حول طبيعة المهنة والمهارات المتعلقة بها فعرفت المحاسبة القضائية على أنها:

➤ فرع من فروع المحاسبة تهتم بإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وإقرار العدالة، بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة، ومهاراتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية³؛

¹ محمد الزين سيف الدين محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2018، ص:22.

² سرى ياسر الخوالده، أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص:06.

³ دنيا جاسم، استخدام المحاسبة القضائية و أثرها على حوكمة الشركات العراقية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة بابل للعلوم التطبيقية، العدد 27، العراق، ص:241.

➤ هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة في وجهة النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد¹؛

➤ هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني، حيث توفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية²؛

➤ ولقد عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية لمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها حيث أن المحاسبة تؤدي على شكل شهادة أو استشارة³.

➤ وعرفت أيضا على أنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجا من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية، ليقوم المحاسب القضائي بإعداد تقريراً يعتبر كدليل إثبات في الدعاوي والمنازعات القضائية ويقدم تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء على هذا الأساس يتم حسم وحل المنازعات القانونية⁴.

ووردت تعاريف أخرى للمحاسبة القضائية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تعاريف أخرى للمحاسبة القضائية

السنة	المؤلف	تعريف المحاسبة القضائية
2010	Singleton and Singleton	هي نظرة شاملة للتحري عن عمليات الاحتيال، ويشمل تقادي الاحتيال وتحليل ضوابط مكافحته، والمحاسبة القضائية يجب أن تشمل تدقيق سجلات الحسابات للبحث عن أدلة الاحتيال: تدقيق الاحتيال.
2012	Hopwood, Leiner and Young	المحاسبة القضائية هي تطبيق مهارات التحري والتحليل بغرض

¹ -Michael A.Crain.AI, **Essentials of Forensic Accounting**, American Institute of Certified Public Accountants, Inc.2017 , P:14.

²- ناهض خمر محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية و الحد من آثارها على القوائم المالية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، العدد السادس، فلسطين، يناير 2014، ص:32.

³- AICP(2005), Forensic and Litigation services committee developed the definition.

⁴- ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 19، فلسطين، 2012، ص:12.

حل القضايا المالية بطريقة تلي فيها المعايير المطلوبة من قبل المحاكم.		
هي تطبيق مبادئ المحاسبة، نظرياتها وضوابطها على مختلف الحقائق والفرضيات المطروحة في سياق قانوني، وتتبنى التقاضي أو أي شكل آخر من أشكال تسوية المنازعات كالتحكيم مثلا.	Chattopadhyay	2014
...مجال متعدد التخصصات يشمل كلا من المهنة والصناعة، حيث يتم التنازع على المطالبات الاقتصادية والمالية المدنية أو الجنائية، سواء كانت تجارية أو شخصية، ضمن هيكل سياسي قائم، ومعالم اجتماعية معترف بها ومقبولة في نطاق قضاء قانوني يستند على النظريات والأساليب والإجراءات من مجالات القانون والمراجعة، المحاسبة والمالية، بالإضافة إلى الاقتصاد وعلم النفس وكذا علم الاجتماع وعلم الجريمة.	Huber and DiGabriele	2014
...استخدام نظريات ومبادئ المحاسبة، أو التحليلات في إجراء قانوني يكون في الغالب من خلال تقديم شهادات من طرف خبراء.	Rufus, Miller and Hahn	2014

Source : Dewan Mahboob Hossain and , **Forensic Accounting and Fraud Investigation : A Conceptual Summary**, The Cost and Management, Volume 48, Number 06, November-December 2020, PP :05-06.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المحاسبة القضائية عرفت بعدة تعريفات مختلفة فهناك من عرفها على أنها عملية التحري في عمليات الاحتيال وجمع أدلة ذلك اعتمادا على المحاسبة، وهناك من عرفها على أنها تطبيق مهارات المحاسبة لما يخدم القضاء في حل النزاعات المتعلقة بالأعمال والمالية، وعرفت أيضا بأنها مهنة تمزج عدة تخصصات من محاسبة ومالية ومراجعة وقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، وهي أيضا تقديم شهادة خبير محاسبي للفصل في إجراء قانوني. من خلال ما سبق ذكره من تعريفات مختلفة يمكن أن نستنتج التعريف التالي:

المحاسبة القضائية هي جمع مهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش والفساد المالي ومقاضاتهما، وحل النزاعات المالية بتقديم شهادة خبير للمحاكم. فالمحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما: الخدمات القانونية بوصف المحاسب القضائي خبيراً ومستشاراً، وخدمات التحقيق التي تعتمد على مهارات المحاسب القضائي بتقديمه التقرير النهائي لتحرياته على الموضوع المتنازع فيه.

3- أهداف المحاسبة القضائية:

إن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية مطلوبة من قبل الأفراد والمعاهد، منظمات الأعمال والمحاكم بغرض جمع الأدلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات أو لدعم أو لرفض المطالبات بالتعويض عن الخسائر والسعي لتحقيق العدالة والانصاف بخصوص مرتكبي عمليات الاحتيال لخيانتهم الأمانة والثقة، ومن أهداف المحاسبة القضائية ما يلي¹:

❏ التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ أن هدف المحاسب القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه في هذه المهمة؛

❏ التحري عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية واكتشافها و الذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية وذلك بهدف المساعدة في حماية أصول الشركات، فضلا عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، وتستعمل الوثائق المالية كأدلة لدعم تقديم الدعاوى القضائية لتفادي المزيد من الضرر مع تقديم تقارير للجهات المختصة؛

❏ تحديد وتقييم حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية وجمع الأدلة المالية لدعم المطالبات القانونية لاسترجاعها وتحديد المسؤول عن ارتكاب عمليات الاحتيال؛

❏ إجراء التحليلات والتحقق من صحة احتساب مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحاكم، فنتم الاستعانة بمحاسب قضائي من قبل أحد الأطراف المتنازعة.

كما أن المحاسبة القضائية تهدف إلى²:

¹ - سرى ياسر الخوالده، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 07-08.

² - إصناف أحمد إدريس، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية في سوق الخرطوم، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2019، ص: 61.

١- تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية؛

٢- توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا فاحصين أو خبراء أو مستشارين يساهمون في تأييد الدعاوى القضائية وتتوير القضاء ومعاونته على اقرار الحق وتحقيق العدالة.

بالإضافة إلى أن المحاسبة القضائية تهدف إلى حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية¹.

4- أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال وعدم كفاية الإجراءات الواردة في معايير التدقيق لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب في القوائم المالية²، مما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك والشرطة وشركات التأمين والمنظمات الحكومية وغيرها.

وتستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية³:

- ❖ إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي؛
- ❖ تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشاراً قضائياً على مستوى رفيع؛
- ❖ تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحث؛

¹ نجوى أحمد السبيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2006، ص ص: 46-47.

² إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية و دور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 75، ص: 265.

³ مصطفى بسيوني السعدي، المحاسبة القضائية مفهومها وأهميتها وأهدافها، جريدة المحاسبين، عدد 2019/10/02، www.almohasben.com، 2021/02/03.

❖ تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعماً بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة؛

❖ تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها أيضاً من مجالات الخدمات التي تقوم بها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال كشف ومنع وردع الاحتيال، الدعم القضائي، مكافحة غسل الأموال، المساعدة في حوكمة الشركات، تقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، تقييم أنشطة الأعمال، خدمات الحاسوب القضائية ومكافحة وكشف التهريب الضريبي، حل نزاعات حملة الأسهم، المساعدة في حل نزاعات التأمين وتقدير الموارد و الملكية العائلية وذلك بسبب الخصائص والمهارات والخبرة التي يتميز بها ويمتلكها المحاسب القضائي¹. نستنتج مما سبق أن أهمية المحاسبة القضائية تبرز في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء والأجهزة الرقابية والمستثمرين والمقرضين وغيرهم وتعمل على الحد من تخفيض الجرائم المالية.

المطلب الثاني: مجالات وأساليب المحاسبة القضائية و مراحلها

يتم التطرق في هذا المطلب إلى المجالات التي يعتمد فيها على المحاسبة القضائية وكذا الأساليب المتبعة لتنفيذ عملياتها، و مراحلها.

1- مجالات المحاسبة القضائية:

لقد أعد مجمع المحاسبين القضائيين في شمال أمريكا * FASNA قائمة بأهم الأعمال الشائعة لديهم والتي تمثل مجالات تطبيق المحاسبة القضائية وتتمثل فيما يلي²:

- الغش والتهرب الضريبي؛
- المخزون والخسائر المحتملة؛

¹ - جميلة سعيد قمبر، قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد صرمان، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد 16، فبراير 2014، ص: 221.

* FASNA : The Forensic Accounting Society of North America

¹ - أسامة زيد محمد منوخ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، العراق، 2017، ص: 41.

- تقييم الأعمال؛
- تقدير الأرباح الضائعة وخسائر المشروعات.
- إن غالبية خدمات المحاسبة القضائية تظهر عند تنفيذ إجراءات التصفية وتقدير مستحقات الغير، وتحديد أولويات سداد الديون وما إلى ذلك.
- بالإضافة إلى مجالات جديدة تتضمن¹:
- البحث عن المخالفات الحسابية؛
- مكافحة عمليات غسل الأموال؛
- التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات؛
- التحقيق في عمليات الرشاوي واختلاس الأموال؛
- فض منازعات الضرائب؛
- التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري.
- وبصفة عامة فإن المحاسبة القضائية تستخدم في المجالات التالية²:
- التحري عن الغش والتلاعب في التقرير المالي وتقديم الأدلة المناسبة؛
- فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب؛
- تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين؛
- تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية؛
- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد؛
- تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية؛
- تقييم المنشآت في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد؛
- تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص المضيعة على المنشأة.
- من هنا نستنتج أن مجالات المحاسبة القضائية هي عبارة عن دعم وتوجيه الاستشارات القضائية وتقديم الخبرة في الأمور المالية، مع المعرفة الكافية لأساليب وطرق إجراء التحريات

²- إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 289-290.

²- أسامة زيد محمد منوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

والتقسي وفهم العلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة لتقديم البيانات المطلوبة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

2- أساليب المحاسبة القضائية:

تتعدد الأساليب التي تستعين بها المحاسبة القضائية في اكتشاف مختلف عمليات الغش والتصرفات غير القانونية، فينبغي على المحاسب القضائي استخدام تقنيات وأساليب محاسبية دقيقة وتحقيقية مناسبة لتحديد الأشخاص المسؤولين عن هذه العمليات¹.

ومن بين تلك الأساليب نذكر ما يلي:

1-2- المراجعة التفاعلية: وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق والأنشطة غير القانونية أو المشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأكثر استخداماً في المحاسبة القضائية².

2-2- المراجعة البعدية:

وتهدف إلى الفحص من جوانب متعددة، وتتضمن ما يلي³:

- المراجعة التشريعية التي تقوم على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة؛

- الالتزام المنظم ويستخدم في حالة المراجعة الحكومية، حيث يتم التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية؛

- الأداة التشخيصية والتي تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

ومن جهة أخرى، فإن المراجعة البعدية تتضمن أيضاً التحري عن الادعاءات أين يتم إجراء

التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة⁴.

¹ - محمد الزين سيف الدين محمد علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:36.

² - نجوى أحمد السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³ - مقداد أحمد الجليلي، رافي نزار جميل، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال، دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 93، 2012، ص: 76.

⁴ - خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، ورقة عمل للمؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، يومي 07 و08 أبريل 2013، ص: 10.

مما سبق يتضح أن الأسلوبان السابقان أساسيان ومكملان لبعضهما، حيث يتم تحديد الأمور المشكوك فيها والتأكد منها، وذلك حسب المشكلة ونوع القضية المتنازع فيها، فعلى المحاسب القضائي أن يحسن اختيار الأسلوب المناسب للحالة المناسبة.

3- مراحل المحاسبة القضائية:

تمر المحاسبة القضائية بأربعة مراحل أساسية و هي:

3-1- المرحلة الأولى: قبول التكليف: تعتبر نقطة البداية في عملية المحاسبة القضائية خطاب التكليف وتحديد نقاط مع العميل (الموكل)، وتحديد مسؤولية التكليف ومجال ونطاق العمل المؤدى وطبيعة التقرير المطلوب.¹

3-2- المرحلة الثانية: تشخيص المشكلة و التخطيط لها جيدا: يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضوع البحث، فالبداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق التي قد تكشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقويم.²

3-3- المرحلة الثالثة: السرية: تتم العملية بسرية تامة دون إدراك المتورطين أو المشتبه فيهم بعملية التقصي، وإتباع أسلوب المباغطة والمفاجأة لتفادي إخفاء أو إزالة أدلة الإثبات بحدوث العمليات غير القانونية.³

3-4- المرحلة الرابعة: تجميع أدلة الإثبات: تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية، إذ يتعين على الفاحص التأكد من أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال مرحلة تشخيص المشكلة والتخطيط لها، فإن كانت مضللة يتعين على المحاسب القضائي إعادة التقويم والتشخيص، أما إذا كان يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، ففي هذه الحالة فإن الخطوة الموالية هي تناول كافة جوانب المشكلة وتجميع أدلة الإثبات التي يمكن الرجوع إليها، فهي تساعد المحاسب القضائي على الإدلاء برأيه في تقريره.⁴

¹ - موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص: 61.

² - أسامة زيد محمد منوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

³ - موسى بشير محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

⁴ - أسامة زيد محمد منوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

ويمكن تصنيف أدلة الإثبات إلى ما يلي¹:

- ❏ إجراءات تحليلية من خلال استخدام أسلوب المقارنة؛
- ❏ إجراء المطابقات سواء كانت ايجابية أو سلبية بمساعدة طرف ثالث محايد؛
- ❏ المستندات من خلال مطابقتها للعمليات التي تمت بالسجلات؛
- ❏ الاستفسار وذلك بالاعتماد على المعلومات الكتابية الشفوية؛
- ❏ الملاحظة من خلال متابعة التدقيق الفعلي للعمليات كملاحظة المخزون من المواد أو مدى أداء المخازن لوظائفها؛
- ❏ الفحص المادي من خلال الحصر والفحص الفعلي.

3-5- المرحلة الخامسة: تقويم أدلة الإثبات: إن عملية تقويم أدلة الإثبات هي عملية فحص واختبار عمليات الاحتيال والخداع وهي ذات درجة عالية من الأهمية، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج العامة وإعداد التقرير النهائي. فعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال، يتعين على المحاسب القضائي أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات، ويقوم بتحديدتها².

3-6- المرحلة السادسة: إعداد التقرير النهائي: في مرحلة إعداد التقرير النهائي وبصفة عامة، يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير، والتي من أهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها، وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة، بالإضافة إلى أن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية الأدلة التي تم تجميعها من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار والمطابقة، وإن إعداد التقرير النهائي هو عبارة عن عرض للحقائق، بطريقة تساعد على الوصف الدقيق والاستدلال الموضوعي لنتائج الفحص والتقويم³.

3-7- المرحلة السابعة: المرحلة العلاجية: تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الآتي⁴:

¹ - أيمن هشام عزريل، دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فلسطين، 2016/05/20، <http://aymanuzrail.blogspot.com/2016/05/blog-post.html>، 2021/03/14.

² - أسامة زيد محمد منوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

³ - موسى بشير محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

⁴ - أسامة زيد محمد منوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

تجفيف منابع الغش والفساد، ووقفه بتعقب مصدر أو أصل الغش والفساد والخسائر وتحديد المسؤول عنها؛

تتبع وتتبع الأصول بعد امتصاص الخسائر، وتتبع الأصول والكشف عنها، حيث تتم معرفة أسباب إساءة استخدام تلك الأصول واستعادة توازن الوضع المالي وكذا تسوية الالتزام المالي والجنائي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الرقابة ومعالجة الثغرات لضمان عدم تكرار عمليات الغش والفساد.

المطلب الثالث: إجراءات ، آليات المحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ عمليات المحاسبة القضائية بالإضافة إلى آلياتها ومتطلباتها.

1- إجراءات المحاسبة القضائية:

تتمثل إجراءات المحاسبة القضائية في الخطوات التي تتبعها هذه الأخيرة لوضع أساليبها قيد التنفيذ¹.

ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي²:

- الالتقاء بالعميل، لأن تحديد المشكلة يعتبر مرحلة أساسية أولية، فأى نزاع قائم تكون بدايته معرفة ماهية المشكلة، تحديد أبعادها والدوافع التي أدت إلى ظهورها؛
- تدقيق الصراع بتحديد الأطراف المعنية فيه؛
- التحقيق الأولي والذي يساعد على وضع خطة عمل مفصلة؛
- وضع خطة عمل تشمل الأهداف المستخدمة لحل المشكلة؛
- جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل النزاع؛
- تحليل الأضرار وتقييمها باستخدام وسائل تكنولوجية وعلمية كالحاسوب والخرائط لشرح النتائج المتحصل عليها؛

¹ - نجوى أحمد السيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

² - عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها من وجهة نظر القضاء الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، الأردن، المجلد 12، العدد 01، 2016، ص: 05.

➤ إعداد التقرير النهائي والذي يعتبر كآخر خطوة، حيث يبين فيه مجال التحقيق والأسلوب المستخدم، وتظهر فيه النتائج المتوصل إليها وآراء المحاسب القضائي، ويكون مرفقا بكل المستندات والأدلة التي تم جمعها، دون إغفال أية حقائق تسمح بالطعن في سلامته¹.

نستخلص مما سبق بأن اختلاف الإجراءات يكون من قضية لأخرى حسب اختلاف حيثيات كل قضية، فعلى المحاسب القضائي التأكد من عدم تعارض هذه الإجراءات التنفيذية مع المعايير والقوانين واللوائح التنظيمية.

2- آليات المحاسبة القضائية:

تتمثل آليات المحاسبة القضائية في العناصر التالية²:

➤ توافر المهارات والقدرات والمعرفة اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتمالية للفساد المالي؛
➤ استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة للكشف عن حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية؛

➤ الإلمام بالمهارات والقدرات المتخصصة في منع حالات الغش وتقليلها والتحقق منها والإفصاح عنها؛

➤ توافر مهارة تقديم الخدمات الاستشارية والقانونية والتخصصية فيما يتعلق بالفساد المالي؛

➤ التعرف على مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الفساد والغش؛

➤ توافر مهارة فحص وحل الخلافات والنزاعات التجارية المتعلقة بحالات الفساد المالي؛

➤ معرفة المهارة التفاوضية لحل النزاعات القضائية؛

➤ توافر المهارة المتخصصة في فحص جرائم قرصنة الانترنت، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال؛

➤ القدرة على إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الفساد.

وبالتالي فإن المحاسبة القضائية تستعين بآليات متعددة للقيام بمهامها ويتطلب ذلك توافر مهارات وخبرات عديدة للمحاسب القضائي في تخصصات مختلفة، هذه التخصصات عبارة عن خليط من

¹- نفس المرجع السابق، ص: 06.

²- عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

متطلبات رجال القضاء والمحاماة والنيابات بجميع فروعها ومهارات تحقيقية وتحريات رجال الشرطة إلى جانب متطلبات مهنة المحاسبة والمراجعة¹.

3- متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية:

تتمثل متطلبات المحاسبة القضائية في عدة جوانب، من أهمها ما يلي:

3-1- المؤهلات العلمية: إن نجاح تطبيق المحاسبة القضائية يعتمد على استقاء وتوافر متطلباتها، مثل التعليم الأكاديمي والتدريب المستمر، فخبراء المحاسبة القضائية يمتلكون تعليماً أكاديمياً في المحاسبة والمالية، والقانون والمراجعة وغيرها من التخصصات الأخرى ذات العلاقة مثل علم النفس، فمهمة المحاسب القضائي هي التحقيق والكشف عن الفساد المالي، لذا عليه أن يمتلك مهارات أخرى لتعزيز قدرته على التحقيق مع المشتبه فيه للكشف عن الاحتيال أو الفساد، وكذا الإلمام بعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والمتابعة المستمرة للتطور والجرائم الإلكترونية².

3-2- المهارات و القدرات و المعرفة: من بين هذه المهارات القدرة على كشف الاحتيال، التحقيق وتوفير الخبرة الكافية، معرفة الإجراءات الفعالة لإثبات أو دحض عملية الاحتيال، مهارة تقييم الأعمال، القدرة على إجراء المقابلات، العوامل العقلية، مهارة حساب الخسارة، مهارة التحقق وجمع الأدلة، ومهارة عرض البيانات وغيرها من المهارات الأخرى³.

3-3- الاستقلالية: يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية، وذلك من خلال إبداء وجهة نظره دون تحيزه لأي جهة أثناء أداء مهامه⁴.

3-4- التدريب: يعتبر التدريب مهماً في إعداد المحاسب القضائي، وذلك ليتمكن من أداء عمله على الوجه المطلوب، وتقديم التقارير الفنية إلى الجهات المعنية لفض النزاعات بصورة مرضية وعادلة⁵.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن متطلبات المحاسبة القضائية تشمل كل من التعليم والتدريب المستمر وكذا توافر الخبرة الكافية ودمج كل تلك المهارات المكتسبة في المحاسبة القضائية يؤدي إلى تطور ونمو هذه المهنة الجديدة ليتمكن المحاسب القضائي من القيام بالأعمال الموكلة له على أكمل

¹ - Emmanuel CHARRIER, *L'expert Comptable Judiciaire : Un pair de la Cour, L'entreprise, le chiffre et le droit*, Edition J.G. Degos et S.Trébuq, Bordeaux, 2005, P:137.

² - عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة و التمويل، جامعة السودان، 2018، ص: 70.

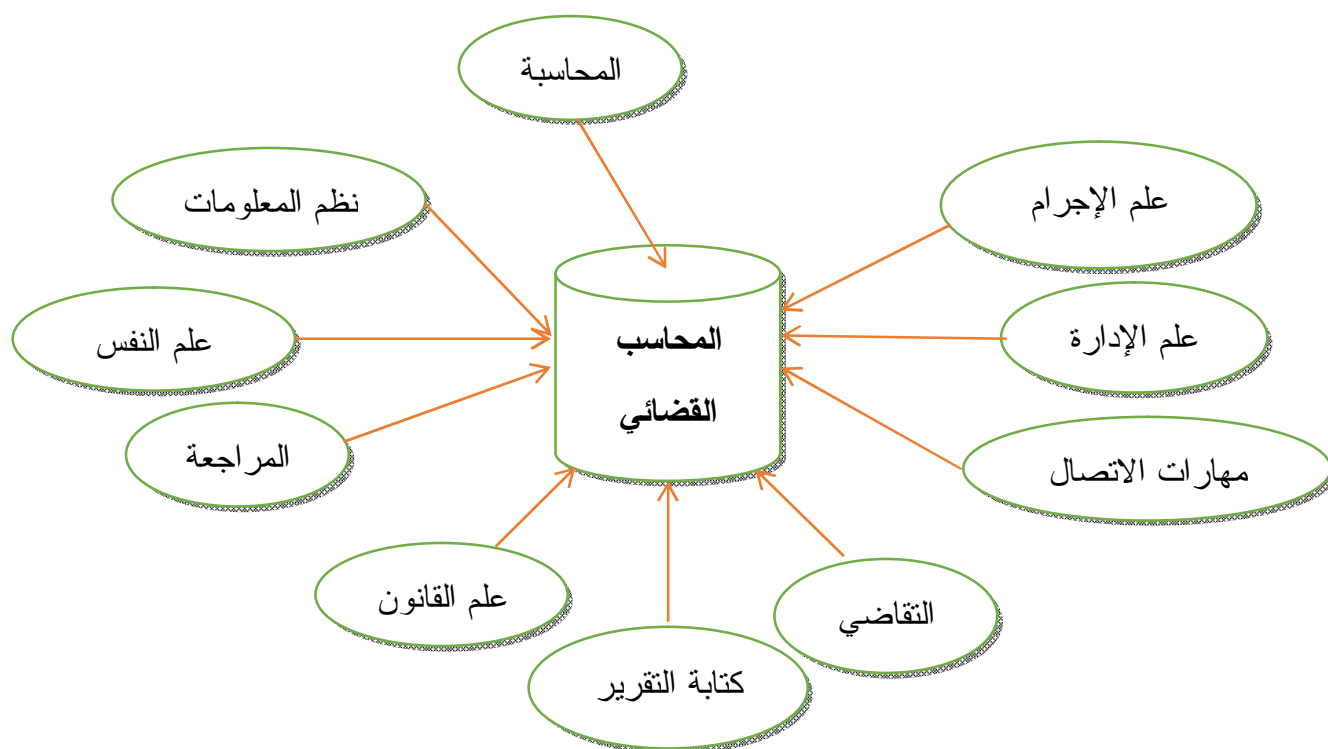
³ - ، مقداد أحمد الجليلي، رافي نزار جميل ، مرجع سبق ذكره ، ص: 85-86.

⁴ - عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

⁵ - محمد الزين سيف الدين محمد علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

وجه، فالمحاسبة القضائية تركز على ثلاثة محاور، الأساليب والإجراءات والآليات حتى تؤدي مهمتها المكلفة بها بالإضافة إلى توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية لدى المحاسب القضائي، مثل التأهيل العلمي والعملية والتدريب والمعارف والمهارات، ويمكن تلخيص مختلف المهارات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): متطلبات المحاسب القضائي



المصدر: حيدر جميل أحمد الجبوري، تفعيل المحاسبة القضائية في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص: 46.

المبحث الثاني: المحاسبة القضائية أداة للحد من الفساد المالي

يعتبر موضوع الفساد المالي من أكثر المواضيع أهمية لما يتمتع بحساسية بالغة بالنظر لأطرافه، فالفساد المالي ما هو إلا مظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي السياسي على مر العصور والأزمنة. فالمنتبع لظاهرة الفساد المالي يتبين له ان جل الثورات التي قامت على الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة أسقطتها، وما انهارت أمم إلا كان الفساد المالي من أكثر العناصر فاعلية في اسقاطها، ويعتبر من أخطر أنواع الفساد على الاطلاق وذلك لكونه يصيب الجهات الإدارية في الدولة بالشلل التام ويجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة له.

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

1- **المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي وصوره؛**

2- **المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي وآثاره؛**

3- **المطلب الثالث: التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد المالي.**

المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي و صوره

إن الفساد المالي ظاهرة مستمرة وذات ممارسات غير شرعية، لها أبعاد وتوصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها وأدواتها والتي تتعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية، وبالتالي على رفاهية المواطن، وقد تنوعت مفاهيمها وتغيرت تبعاً للتغيرات التي شهدتها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل مفاهيمها محط جدل ونقاش من قبل الباحثين.

وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الفساد المالي وصوره.

1- مفهوم الفساد المالي:

1-1- تعريف الفساد:

الفساد لغة: جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله بالضم (فسادا) فهو فاسد ولا نقل أفسد، والمفسدة ضد المصلحة المستنبطة لمفهوم أن هناك فسادا وخطا يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه، وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الإصلاح جانب الخير¹.

¹ - هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2011، ص ص: 17-18.

الفساد اصطلاحاً: تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على أنه " سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة". فالفساد هو كل نشاط يمارسه شخص مادي أو معنوي يسيء استخدام المنصب (السلطة) أو يستغل النفوذ أو يسخر العلاقات لاستخدامات غير قانونية تكون عادة مصدر للرشوة وللثراء السريع بعيداً عن عين رقابة سلطة المحاسبة¹.

1-2- تعريف الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي على أنه سوء استخدام الأموال العامة أو تحويلها من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين. كما يعتبر الفساد المالي استهانة بالملكية العامة وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد المالية والاقتصادية (وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عمليات التنمية) كالاختلاس والتزوير وسرقة المال العام. وكذلك استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعة الأموال الفاسدة².

ويعرف الفساد المالي أيضاً بأنه جريمة أخلاقية وقانونية واقتصادية، تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، بدافع سياسي، اجتماعي أو اقتصادي في غياب الضمير الأخلاقي والنزاهة الوظيفية، فتؤدي آثاره إلى تدمير الطاقات الوطنية وهدر الثروات المحلية وتعطيل برامج التنمية، ومنه ترسيخ التخلف في جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها³.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الفساد المالي هو مجموع الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والتشريعات والأحكام المالية التي تنظم الأعمال المالية في الدولة، وتكون مخالفة لتعليمات أجهزة الرقابة المالية.

¹ - زبيدة فوكراش، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، تخصص إدارة الأعمال في الرياضة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2020، ص: 09-10.

² - خضير شعبان، الفساد: أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، معهد علوم الأرض والكون، قسم الجيولوجيا، جامعة باتنة 2، 2018، ص: 12.

³ - إيمان بوقصة، معضلة الفساد المالي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد التاسع، مارس 2018، ص: 356.

2- صور الفساد المالي:

يعتبر الفساد المالي نوع من أنواع الفساد، إلا أنه يرتبط أساساً بالاقتصاد الوطني وكل ما يؤثر عليه من سلوكيات، ويقصد بالتأثير في هذه الحالة هو التأثير السلبي، وبالتالي يمكن حصر صور الفساد المالي في مجموعة من السلوكيات والتي تعتبر بدورها جرائم تصدى لها القانون والتشريعات عن طريق التجريم والعقاب بموجب نصوص قانونية.

وتتمثل صور الفساد المالي في ما يلي:

2-1- جرائم الفساد المالي بصفة عامة: وتكون باستغلال المنصب العام حين يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء، فيرتكز بذلك اهتمامهم حول البحث عن مختلف الطرق والأساليب التي تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم عن طريق ارتكاب مختلف جرائم الفساد واستغلال مختلف الثغرات القانونية والإفلات من العقاب¹.

2-2- الرشوة: تعتبر الرشوة صورة واضحة للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع مادية، وهي معروفة لدى كبار وصغار الموظفين، وقد أطلقت عليها تسميات متنوعة منها: إكرامية أو مساعدة أو هدية، الغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوة يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة، وقد تدفع الرشوة من صغار الموظفين إلى كبيرهم للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية، وقد تكون نوعاً من المشاركة في ريع الفساد المالي أو قد تدفع إلى من هو أدنى في السلم الوظيفي ثمناً لسكوته على السرقات الكبرى. وجاء في الاتفاقية الدولية بأن الرشوة تتمثل في صورتين هما الصورة التقليدية للرشوة عندما تدفع لموظف عام وطني، أما الصورة الثانية التي تقع من موظف عام أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية².

2-3- اختلاس الأموال: يعد اختلاس الأموال من أهم صور الفساد المالي، ويقصد به استيلاء المختلس على الأموال المسلمة إليه لاستخدامها في الأعمال المكلف بها عمداً لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر دون علم المالك الأصلي. ويكون الاختلاس نقدياً بأن يتصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه المؤسسة، كالسرقة من الصندوق أو تحرير شيكات لحسابه من حساب المؤسسة

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 356.

² - علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، 2010، ص ص: 121-122.

وتحميلها مصاريف وهمية، وقد يكون الاختلاس لبضاعة عن طريق التلاعب في المستندات والسجلات الخاصة بالمخزن أو عدم تقييد البضاعة أصلاً في السجلات ليسهل اختلاسها¹.

2-4- تبييض الأموال: هو القيام بالعمليات غير المشروعة التي عادة ما تكون نتيجة للفساد المالي، من خلال قبول بعض الموظفين أو بعض المسؤولين للرشاوي أو استخدام المحسوبة أو المحاباة أو الوساطة كأدوات رئيسة لتميرير الأنشطة غير المشروعة، ولا يتوقف الأمر في ظهور عمليات غسل الأموال ومصدر الأموال غير المشروعة فحسب، بل يساهم أيضاً في انتشاره من خلال إتاحة الفرصة لتطهير وتبييض تلك الأموال وإدخالها في المصارف والأسواق المالية حتى تدخل في المنظومة المالية الرسمية تمهيدا لتهريبها خارج الدولة. ويكون للفساد المالي الدور البارز في ذلك حين يتم استغلال موظفي البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية والمسؤولين الحكوميين بالرشاوي وعمليات التزوير المختلفة في تحويل الأموال وتبييضها وإعطائها الشرعية المبحوث عنها².

2-5- التهرب الضريبي: يقصد بالتهرب الضريبي اللجوء إلى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة أو التقليل من مبلغها، كالإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء، وكمثال على ذلك لجوء الموظف إلى تقديم بيانات كاذبة استناداً إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، كاصطناع فواتير شراء أو بيع أو توزيع الأرباح على شركاء وهميين بقصد تقليل الإيرادات وزيادة النفقات أو اللجوء إلى إتلاف وإخفاء الدفاتر والسجلات والمستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة، وأيضاً عدم الإفصاح عن بعض أو كل المداخل³.

إن الفساد المالي ظاهرة قديمة في فحواها و حديثاً في أساليبها، فقد تعددت صورته بتنوع بيئته، ومنذ بروزها على طاولة المناقشات الدولية أعطيت لها توصيفات عديدة، مما أدى إلى تنوع المفاهيم والتعاريف المعطاة لها⁴.

ومما سبق يكن استنتاج أن الممارسات المالية الفاسدة ما هي إلا امتداد لوجود ثغرات قانونية، أو غياب النزاهة والشفافية في التعاملات المالية والتي من خلالها يتم تحقيق مصالح خاصة من طرف بعض الأفراد، مما يؤدي إلى وقوع العديد من الانهيارات التي ضربت كبرى الشركات في العالم.

¹ - ليلي ناجي مجيد الفتاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار 32، 2012، ص: 284.

² - إيمان بوقصة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 356-357.

³ - إيمان يحي محمد، التهرب الضريبي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 94، العراق، 2013، ص: 165.

⁴ - إيمان بوقصة، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي وآثاره

يعتبر الفساد المالي من الظواهر التي تعرف انتشارا وتطورا في الأسباب والآثار، حيث لا تكاد دولة في العالم تخلو منه، بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي الحاصل فيها في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فلها نصيبها من الفساد المالي الناجمة عن هذه التطورات. وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أسباب وآثار الفساد المالي.

1- أسباب الفساد المالي:

يعد الفساد المالي في نظر المجتمع ظاهرة مرفوضة يجب معالجتها والتخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية، ولكي تكون المعالجة فعالة وشاملة يفترض معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار حالات الفساد المالي، لذا تجدر الإشارة إلى أن هناك تعدد ملحوظ كما هناك بعض التناقض والتباين في تحديد أسباب الفساد المالي، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ما يلي:

1-1- غياب المحاسبة وضعف الرقابة الإدارية: إن غياب المحاسبة وضعف نظام الرقابة الإدارية يؤدي إلى التهاون في معالجة حالات الفساد المالي، الأمر الذي يجعل الموظف غير مهتم، وبالتالي تنعدم لديه روح المسؤولية مما يدفعه إلى ممارسة أعمال الغش والرشوة والمحسوبية في تعاملاته¹.

1-2- الفقر والأجر المتدني: يعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد المالي في المجتمع خاصة عندما تكون الرواتب تشكل عصب حياة الموظف العام، فكلما كانت الكفاية في الدخل متوفرة كان أداء الموظف أكفأ وأدق، وبوفرته يتحقق مستوى يكفي لضمان حياة كريمة لذلك الموظف ولمن يعيلهم أيضا، ولكن ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل يفوق ما يتقاضاه من راتب قد يقود إلى نشوء الفساد بهدف زيادة الدخل لتحقيق مستوى معيشي معتدل².

وغالبا ما يكون العامل الأساسي لفساد الموظف ووقوعه في هذا الوباء هو حاجته الماسة إلى النقود ما يدفعه في أغلب الأحيان إلى ارتكاب العمل الفاسد رغبة في إشباع حاجاته التي لا يقدر على إشباعها، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم، وضعف قدرته الشرائية، ما يشجعه على القيام ببعض الممارسات اللامشروعة لتعويض أجره المتدني. كما أن الخلل في مستوى الرواتب بين القيادات العليا والعاملين في الميدان، لانعدام العدالة فهم يتحملون العبء الأكبر في العمل ولا يحصلون على ما

¹ - هاشم الشميري، إيثار الفعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - نفس المرجع السابق، ص: 30.

يستحقونه من رواتب ومزايا مالية، مما يدفعهم للقيام بوظائفهم بفتور شديد أو ضعف الولاء أو إلى الفساد المالي، فيجب أن تكون الزيادة في الأجور مرتفعة لكي تعمل على تخفيض الفساد المالي إلى حده الأدنى وإلا ستكون عملية محاربة الفساد المالي مكلفة جدا. ولكن الواقع الذي نراه هو حتى في ظل مستويات الأجور العالية فإن بعض الأفراد يمارسون الفساد المالي¹.

1-3- عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة: يعتبر عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة وأحيانا تكون متضاربة، إضافة إلى انعدام الشفافية فيها يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، فقد تمنح تلك القوانين بعض المسؤولين صلاحيات واسعة وكبيرة، مما يجعل المجال أمامهم مفتوحا لحدوث الفساد المالي، ويتضح هذا بوضوح في أن الموظف الفاسد الذي يجد أمامه قدرا كبيرا من حرية، سوف يستغل هذا القدر للحصول على أكبر منفعة ممكنة من منصبه، ويترتب أيضا على عدم وضوح القوانين هدر للموارد الاقتصادية، كالفساد في قانون الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى هدر في التخصيصات، كذلك التهرب الضريبي يؤدي إلى شح الموارد، والتهرب الجمركي يؤدي إلى انخفاض الموارد وغيرها².

1-4- غياب القدرة السياسية: إن ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد المالي نظرا لتورط البعض منهم بقضايا الفساد المالي، أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون، وتفشي البيروقراطية الحكومية، وأيضا ضعف السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية³.

1-5- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية: إن تكليف المنظمات الإدارية بمثل هذه الوظائف يجعل العاملين عاجزين عن انجاز الأعمال أو تأخيرها، مما يضطرهم إلى ممارسة أساليب ملتوية لإنجازها، ومن هذه الأساليب الرشاوي التي تعد من أبرز صور الفساد المالي، إضافة إلى منح بعض المنظمات الناشئة صلاحيات واسعة تعطيها الحق في إدارة

¹ - إيثار عبود كاظم الفنتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص: 20-21.

² - هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي، قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، مصر، 2014، ص: 548-549.

³ - إيثار عبود كاظم الفنتلي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

شؤونها بصيغ لامركزية دون إخضاعها للرقابة أو متابعتها بصفة مستمرة، مما يشجع البعض منها إساءة استغلال سلطاتها لتحقيق المصالح الخاصة أو لخدمة فئة على حساب فئة أخرى¹.

2- آثار الفساد المالي:

إن الفساد المالي لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب المصلحة العامة، وإذا تفشى فإن الأمر يصل إلى درجة اضطراب المجتمع. وفي بعض الأحيان يتستر الفساد المالي خلف خطاب إيديولوجي معلن بظاهرة الدفاع عن المصلحة العامة والسهر على تطبيق القانون ولكن في حقيقته يهدف إلى تعظيم المكاسب الفردية على حساب المصالح العامة وانتهاك القوانين والأنظمة وخرق أخلاقيات الواجب ومسؤولية الوظيفة العامة، ومن أهم آثاره ما يلي²:

❖ تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من مؤسسات الدولة، فخشية الوقوع في الفساد المالي تضع إجراءات طويلة ومعقدة، أو تتخوف من إحالة الأعمال إلى المتعهدين الذين ربما تكون هويات تصنيفهم كمقاولين مشكوك فيها أو خطابات الضمان التي يجلبونها مزورة فالمسؤول يفضل عدم إحالة العمل لهم لكيلا يقع تحت طائلة المساءلة؛

❖ يؤدي إلى خلق طبقة الأثرياء غير المشروع ويعمق الفوارق بين طبقات المجتمع وتراجع الخدمات العامة (كالصحة، التربية والتعليم)، بسبب تسرب الأموال المخصصة للإنفاق العام إلى جهات مجهولة ويتحول المسؤولون المرتشين إلى أصحاب شركات ورجال أعمال؛

❖ يدمر أخلاق المجتمع ويعطل ميزان العدالة ومبدأ المساواة بين المواطنين أمام المرافق العامة فتكون الخدمات العامة والصفقات لمن يستطيع الدفع ويحرم منها من لا يستطيع الدفع أو لا يرغب فيه لأنه عمل محرم وغير أخلاقي؛

❖ يقتل روح الأمانة عند موظف الدولة حيث أن الموظف الفاسد يجعل من الوظيفة العامة سلعة رخيصة يتكسب من جرائمها ويتاجر بمقدراتها ويفقد مقابل ذلك مبادئ وسلوكيات الأخلاق الوظيفية.

المطلب الثالث: التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

تعتمد المحاسبة القضائية على مجموعة من التقنيات التي تساعد في تنفيذ المهام الموكلة للمحاسب القضائي، وخاصة في كشف عمليات الفساد المالي، ومن أهم هذه التقنيات قانون بنفورد،

¹ - هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 549-550.

² - عوض خلف دلف العيسوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، المؤتمر العلمي الأول للفساد المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009، ص ص: 109-110.

التدقيق بواسطة الكمبيوتر، التنقيب في البيانات، تحليل النسب ونظرية الحجم النسبي. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه التقنيات مع ما يميز كل تقنية من مزايا وعيوب.

1- قانون بنفورد:

في عام 1938 لاحظ العالم الفيزيائي فرانك بنفورد أن الصفحات الأولى من كتاب اللوغاريتمات كانت بالية مقارنة بالصفحات الأخيرة، فتوصل إلى أن الأفراد يبحثون عن الأعداد التي تبدأ بأرقام منخفضة بدلا من التي تبدأ بأرقام عالية، وعلى هذا الأساس افترض بأن هناك الكثير من الأعداد التي تبدأ بأرقام منخفضة¹. ومن هنا وضع القانون الذي يعتبر أداة رياضية وإحدى الطرق والتقنيات التي يتم من خلالها تحديد ما إذا كان المتغير الذي تتم دراسته عبارة عن حالة من الأخطاء المقصودة أو احتيالي، فالقانون يعرض عدد من الأشكال المصطنعة كمؤشرات على الاحتيال ولها نماذج مختلفة من الأشكال العشوائية².

تطبق هذه التقنية بإتباع خطوات بسيطة تمكن من فحص جودة ومصداقية الأرقام أو البيانات المحاسبية وتحديد الحالات الشاذة منها. ويتطلب استخدام قانون بنفورد حجم عينة كبير لإظهار رتبة الرقم، وأن تكون المجاميع معبرة عن نفس الظاهرة قيد التحري، مثل حساب المدينين أو حساب المبيعات، وأن تكون الأرقام غير مقيدة أي محصورة بين عددين وليست متسلسلة كأرقام الصكوك، بالإضافة إلى أن القانون لا يعمل في الأرقام التي تحدث بصفة طبيعية كأرقام الهواتف أو الحسابات البنكية³.

2- التدقيق بواسطة الكمبيوتر:

إن توظيف التكنولوجيا لخدمة أعمال التدقيق والخبرة القضائية توفر وقتا وجهدا وتكلفة، حيث تساعد على تنفيذ أنواع مختلفة من إجراءات التدقيق خاصة لاكتشاف عمليات الفساد المالي⁴.

¹- محمد دفع الله الحسن الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

²- أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى إبداع الخبير المحاسبي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة مصراتة، ليبيا، 2015، ص: 65.

³- Cindy Durtschi and Others, **The Effective Use of Benford's Law to Assist in Detecting Fraud in Accounting Data**, Journal of Forensic Accounting, Vol.07, USA, 2004, p: 22.

⁴- زواش زهير، بن حركو غنية، دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الاحتيال المالي، حالة شركة اترون وجنرال الكتريك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص: 331.

وينبغي استعمال هذه التقنية عندما تكون جميع المعلومات المطلوبة لتنفيذ عملية التحقيق متوفرة في نظم الكمبيوتر¹.

وتتمثل هذه التقنية في كل البرامج التي يستخدمها المحاسب القضائي كجزء من الإجراءات التي يقوم بها عند معالجة البيانات ومراجعتها. وتتضمن هذه البرامج مجموعتين مختلفتين هي: برامج استخراج البيانات التي صممت لتعمل على تحليل جداول الحسابات لكافة سجلات قواعد البيانات للشركة كالفواتير وحسابات المدينون والأجور وغيرها، أما برامج التحليل المالي فتعمل على استعمال الكشوفات والقوائم المالية السنوية والفصلية والشهرية، وتحديد النسب بين مختلف الحسابات كنسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى إيرادات المبيعات².

3- التنقيب (البحث) في البيانات:

من خلال هذه التقنية يتم استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة من قبل، وذلك بالتنقيب في كمية كبيرة من البيانات بحثاً عن أي معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، وتستخدم فيها ثلاثة أنشطة رئيسية وهي:

3-1- الاستكشاف: ويتضمن معرفة العلاقات الموجودة في البيانات مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات دون افتراض مسبق لما سيتم اكتشافه ودون علم مسبق بالفساد الحاصل³.

3-2- نماذج التنبؤ والانحراف: تستخدم هذه النماذج لتقدير النتائج وتنبؤ ما ينبغي الحصول عليه من قيم جديدة⁴.

3-3- تحليل الاختلاف (التباين): من خلال هذا النشاط يتم استخراج الاختلاف من خلال القاعدة أو المعيار أولاً، ثم يتم تحديد ما يحيد عن تلك المعايير أو القواعد، وهذا الاختلاف يعد بمثابة الشاذ فحينها يتوجب على المكلف التقصي حوله⁵.

¹ - نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 70، ص: 467.

² - أحمد السنوسي بشير مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

³ - زواش زهير، بن حركو غنية، مرجع سبق ذكره، ص: 332.

⁴ - نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص: 468.

⁵ - جميلة سعيد قمبر، استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص: 215.

ويتم تنفيذ تقنية التقيب في البيانات من خلال برامج الكمبيوتر، وتعد بمثابة تطبيق يمكنه من الحصول على البيانات من تطبيقات أخرى مما يمكن من اكتشاف ممارسات الفساد المالي إن وجدت.

4- تحليل النسب:

تعتبر تقنية تحليل النسب من التقنيات المساعدة في كشف ممارسات الفساد المالي، وذلك من خلال احتساب نسب معينة تظهر حالات الاحتيال، وتستعمل ثلاثة نسب في هذه التقنية وهي¹:

- نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة؛
- نسبة أعلى قيمة إلى ثاني أعلى قيمة؛
- نسبة العام الحالي إلى نسبة العام السابق.

ومن خلال تحليل النسب يقوم المحاسب القضائي بدراسة العلاقات بين مختلف العناصر المراد التحقيق فيها، فمثلا يدرس العلاقة بين تكاليف محددة وبعض عناصر الإنتاج باستخدام نسبة العام الحالي مع نسبة العام السابق، ففي حالة ضياع المستندات للسنة الحالية يمكنه استخدام نسبة السنة السابقة ومن هنا يتم اكتشاف العمليات غير القانونية².

5- نظرية الحجم النسبي:

تبين نظرية الحجم النسبي كل التقلبات غير العادية وغير المألوفة، والتي قد تكون ناتجة عن ممارسات غير قانونية وتحتوي على فساد مالي، حيث يتم قياس نسبة أكبر عدد لثاني أكبر عدد في مجموعة معينة، مثل الموظفين، الزبائن، وغيرها. فإذا خرجت أية حالة عن المدى الطبيعي تطلب الأمر التحقيق من تلك الحالة واتخاذ القرار المناسب، وبالتالي اكتشاف الشاذ الذي قد يكون خطأ أو احتيال وغش³.

6- مزايا و عيوب مختلف التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية:

يمكن تلخيص مختلف المزايا والعيوب للتقنيات التي تعرضنا لها سابقا في الجدول التالي:

¹ أحمد السنوسي بشير مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² محمد دفع الله الحسن الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

³ -إنعام عثمان شعبان، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص: 32.

الجدول رقم (01-02): مزايا وعيوب تقنيات المحاسبة القضائية

العيوب	المزايا	التقنية
<p>- لا يركز على النقاط الخارجة عن المؤلف والتي لا تعني بالضرورة وجود تلاعب؛</p> <p>- الحسابات التي تظهر اختلافا مع قانون بنفورد تتطلب إجراء تدقيق بشكل شامل ولا يسمح باستعمال العينات في هذه الحالة؛</p> <p>- بعض المجاميع والأرقام لا تتوافق معه فيجب أن يكون حجم العينة كبير والأرقام غير مقيدة ومحصورة.</p>	<p>- البساطة وسهولة التطبيق وهو من أهم التقنيات الحديثة للكشف عن الفساد المالي؛</p> <p>- يعتبر أداة سريعة وسهلة لاكتشاف التلاعب عند وجود حجم بيانات كبير؛</p> <p>- يساعد في حالة عدم وجود مستندات مساندة لإثبات صحة العمليات.</p>	<p>قانون بنفورد</p>
<p>- تكون أكثر تكلفة من التقنيات الأخرى لما يجب أن توفر من أجهزة كمبيوتر و برامج معلوماتية خاصة؛</p> <p>- تتطلب وجود مهارات كبيرة لدى المحاسب القضائي في استعمال تكنولوجيا المعلومات ويكون ملما بعلم البرمجيات ما يسمح له باكتشاف التلاعبات.</p>	<p>- يتم من خلالها إجراء اختبارات تفصيلية لعدد كبير من المعاملات المالية وفي وقت قصير؛</p> <p>- تمكن من تتبع جميع المعاملات المالية لتحديد الصكوك المفقودة والفواتير؛</p> <p>- تقوم بالحفاظ على سلامة البيانات باعتبارها تكون للقراءة فقط ولا تقبل التعديل أي حماية أكبر للأدلة.</p>	<p>التدقيق باستخدام الكمبيوتر</p>
<p>- تتطلب التحقق من دقة البيانات التي يتم الحصول عليها والتحقق من اكتمالها؛</p>	<p>- تعتمد على محاولة اكتشاف العلاقة الموجودة بين عدة متغيرات؛</p>	<p>التتقيب في البيانات</p>

<p>- على المحاسب القضائي أن يكون على دراية كبيرة بالمسائل القانونية والتأكد من الإجراءات المخططة والمسموح بها من طرف القضاء.</p>	<p>- اكتشاف الانحرافات التي تساعد على منع واكتشاف الفساد المالي.</p>	
<p>- تتطلب دراية كافية و خبرة من طرف المحاسب القضائي في مجال التحليل المالي لاحتساب مؤشرات الوضع المالي للشركة؛ - غياب الدقة في تقييم الأضرار الناتجة عن الاحتيال وتقدير حجمه؛ - في حالة عدم إجراء مقارنات بسبب غياب المعيار أو القاعدة فإن النسب لا تعني شيئاً.</p>	<p>- تعتبر التقنية الأقل تكلفة مع سهولة تطبيقها وقدرتها على إجراء المقارنات اللازمة؛ - اكتشاف الممارسات المشكوك فيها بظهورها كعمليات شاذة ومشبوهة.</p>	<p>تحليل النسب</p>
<p>- تعمل بشكل جيد فقط في حالة توفر حجم بيانات كبير؛ - تتطلب هذه التقنية معرفة العلاقة التي تربط مختلف المتغيرات أو العوامل حتى يتمكن المحاسب القضائي من إعداد المقارنات.</p>	<p>- يتم اكتشاف التلاعب الحقيقي بسهولة من خلال ما تظهره هذه التقنية من تقلبات غير عادية؛ - سهولة تطبيق هذه التقنية.</p>	<p>نظرية الحجم النسبي</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن للمحاسب القضائي العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول على البيانات، أو تحديد مصدرها والقيام بتحليلها لاستخراج نتائجها، وبالتالي التحديد وبدقة مختلف المخالفات غير القانونية ومع ما يميز كل تقنية من مزايا وعيوب فعلى المحاسب القضائي استخدام أكثر من تقنية بهدف زيادة نسبة التأكيد والثقة والموضوعية للحصول على أدلة أكثر وتقديمها للقضاء لردع ومنع مختلف ممارسات الفساد المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

باعتبار المحاسبة القضائية مهنة جديدة ظهرت لحاجة القانون والقضاء لمختلف خبراتها بهدف حل النزاعات والقضايا ذات الطبيعة المالية، تناولت دراسات عديدة هذا الموضوع من مختلف جوانبه، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

بهذه الإلمام أكثر بموضوع الدراسة، سيتم التطرق وعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية.

1- الدراسات العربية:

من أهم الدراسات العربية والتي لها صلة بموضوع الدراسة ما يلي:

1-1- دراسة (عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، 2016)¹: بعنوان "دراسة استقصائية ميدانية

عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية، وبصورة عادلة في الأردن، بافتراض أن القضاء والمحاسب القضائي هما الجهتان الأكثر أهلية لتقييم واقع المحاسبة القضائية، لذا استعان الباحث في دراسته على آراء هذان الطرفان، واعتمد على الاستبانة كطريقة وأداة لجمع البيانات، وزعت 135 استمارة استبيان على فئتين، الفئة الأولى عبارة عن مجموعة من الأفراد العاملين بالقضاء وعددهم 56 فرداً، والفئة الثانية هم المكلفون بمهمة المحاسب القضائي المعتمد و المعين من طرف القضاء في قضايا فض النزاعات المالية، والذين يعملون في مكاتب التدقيق المرخصة في عمان وعددهم 79 فرداً. ولقد اقتصرَت الدراسة على المحاسبين ومدققي الحسابات الحاصلين على شهادة لا تقل عن بكالوريوس محاسبة وبخبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات.

وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي من جداول تكرارية ومقاييس النزعة المركزية لتحليل إجابات الاستبيان، وكذا مقاييس التشتت، كالانحراف المعياري

¹ - عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، الأردن، 2016.

والوسط الحسابي ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام One-sample T-Test من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ولقد توصل الباحث من خلال دراسته، إلى أن الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات، وكذا عدم وجود جهات أكاديمية وهيئات ومنظمات أو مؤسسات حكومية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية، أو القيام بمهارات التدريب اللازمة لتأهيل المحاسب القضائي.

1-2- دراسة (أسامة زيد محمد منوخ، 2017)¹: بعنوان " دور المحاسبة القضائية في الكشف

والحد من الفساد المالي- دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية-"

لقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، من خلال التعرف على المحاسبة القضائية من حيث النشأة والمفهوم، والتعرف على أنواع الفساد المالي وتحديد الأساليب الاحتمالية المتسببة فيه، وإبراز هذا الدور بتحديد أدوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في اكتشاف قضايا الفساد المالي.

وتم طرح فرضيات ارتباط المحاسبة القضائية بالفساد المالي، من حيث المجالات والإجراءات وتوافر المعارف والمهارات لدى المحاسب القضائي وارتباطها بالحد من الفساد المالي.

ولقد تم جمع بيانات الدراسة من الاستبيان، الذي وزع على العاملين في هيئة النزاهة العراقية من محاسبين وقانونيين، وقام الباحث بتحليلها باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS، إلى جانب الأسلوب التحليلي باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

واستخلص الباحث من دراسته أن المحاسبة القضائية ظهرت نتيجة وجود حالات الغش والتلاعب والفضائح المالية، لذا فهي تلعب دوراً مهماً لمكافحة هذه الحالات، وأنها تغطي مجموعة من الاختصاصات في مجالات متعددة، ما يوفر للمحاسب القضائي قدرات ومهارات مختلفة تجعله يوفر أدلة يستعين بها القضاء لفض النزاعات والحد من مظاهر الفساد المالي.

¹ - أسامة زيد محمد منوخ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العراق، 2017.

1-3- دراسة (موسى بشير محمد نور، 2018)¹: بعنوان " المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري "

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في التقارير المالية للشركات، باعتبارها من المهن الحديثة والمتطورة، والمجالات الهامة التي زاد الطلب على خدماتها. واختصت الدراسة على الشركات في القطاع الخاص المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية أو غير المدرجة.

ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وتم توزيعها على 160 فرداً، وتمت استعادة 150 منها، وكانت عينة الدراسة متمثلة في المراجعين والمحاسبين والمدراء الماليين العاملين في الشركات حسب تخصصاتهم المختلفة.

وتم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى أنه وبالرغم من أهمية المحاسبة القضائية والحاجة إليها وما تقدمه من خدمات، فإن المنظمات المهنية بالسودان لا تستخدمها ولا تعتمد عليها، وإن الشركات السودانية لا تستعين بمحاسبين قضائيين عند قيامها بعملية مراجعة حساباتها، ما ساهم في انتشار ممارسات الفساد المالي والإداري، وهذا بسبب عدم إدراك الشركات لأهمية دور المحاسب القضائي في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أيضاً، هو عدم اعتماد وتدريب المحاسبة القضائية في الجامعات السودانية، وإن تطبيق أساليب وآليات المحاسبة القضائية بطريقة علمية حديثة يحدد ويقلل من الآثار السلبية لممارسات الفساد المالي والإداري بالشركات.

1-4- دراسة (ألاء عبد المنعم محمد الجعبري، 2018)²: بعنوان " دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين "

هدفت هذه الدراسة إلى عرض واقع المحاسبة القضائية ومدى الحاجة إليها في فلسطين، والتعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي، وكذا التعرف على

¹ - موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية و دورها في الحد من الفساد المالي والإداري، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2018.

² - ألاء عبد المنعم محمد الجعبري، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، امعة الخليل، فلسطين، 2018.

الإجراءات والأنشطة وعمليات التحري وعمليات التقييم التي يمكن أن تساعد المحاسب القضائي في مواجهة ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وذلك بالاعتماد على وجهات نظر كل من السلك القضائي ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل النتائج، من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم 129 فرداً تم استرداد 105 استمارة. تم تحليل البيانات المجمعة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك باستخدام التقنيات الإحصائية المختلفة كاختبار الأحادي و الثنائي واختبار تحليل التباين الأحادي والمتعدد، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحاجة إلى المحاسبة القضائية لفض النزاعات والقضائية ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة كانت متوسطة، وأن المحاكم تعتمد على مدققي الحسابات الخارجيين والمحكمين الماليين في فض النزاعات المالية. ومن النتائج أيضاً المتوصل إليها هي أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كانت ضعيفة بشكل عام، وقد تم اقتراح تطوير هذا المجال في فلسطين.

1-5- دراسة (محمد دفع الله الحسن الصائغ، 2019)¹: بعنوان " دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة موثوقية التقارير المالية، من خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح، ودور أساليب ومراحل وإجراءات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. ولقد سعى الباحث إلى اختبار العديد من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب، إجراءات ومراحل المحاسبة القضائية، والكشف عن ممارسة إدارة الأرباح، وفرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب، إجراءات ومراحل المحاسبة القضائية وزيادة موثوقية

¹ محمد دفع الله الحسن الصائغ، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019.

التقارير المالية. واختبار هذه الفرضيات استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة مختارة عشوائيا من مجموعة المراجعين والمحاسبين القانونيين المعتمدين لدى مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان.

ولقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتم توزيعها على 138 فردا، استجاب منهم 126 فردا. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك بتطبيق أسلوب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ألف كرونباخ.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تطبيق أساليب ومراحل وإجراءات المحاسبة القضائية يزيد من فرص الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ويزيد أيضا من موثوقية التقارير المالية.

1-6- دراسة (سلوى حسين رشدي اسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، 2020)¹: بعنوان "

دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال، دراسة ميدانية على المملكة العربية

السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفايف)"

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وكيفية الاستفادة في ذلك من خلال انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي، لذا استعان الباحثان على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع 146 استمارة استردت منها 120 استمارة، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في اختبار الفروض وتحليل العينة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال جامعة الملك خالد، وأعضاء زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وتم تفرغ البيانات وتبويبها وتحليلها بالاستعانة بالأساليب الإحصائية المتمثلة في الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط ألفا كرونباخ.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسيل الأموال، ووجود علاقة ارتباط طردية بين الانضمام لمنظمة الفايف ومكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى التوصل إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مقومات المحاسبة القضائية و مكافحة غسيل الأموال.

¹ - سلوى حسين رشدي اسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال، دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفايف)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 08، المملكة العربية السعودية، 2020.

ومن النتائج أيضا التي توصلت إليها الدراسة، هو أن انهيار العديد من الشركات الكبرى ولجوء أصحاب المصلحة بتلك الشركات إلى رفع الدعاوي القضائية، أدى إلى الحاجة إلى خبراء ومستشارين لإبداء آرائهم حول تلك النزاعات، مما جعل المحاسبة القضائية مطلب أساسي خاصة مع انتشار عمليات غسل الأموال.

2-الدراسات الأجنبية:

2-1- دراسة (Okoye, Gbegi, 2013)¹: بعنوان " المحاسبة القضائية أداة للكشف عن الاحتيال والوقاية منه في القطاع العام"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتأكيد أن المحاسبة القضائية هي أداة للكشف عن الاحتيال ومنعه، خاصة في مؤسسات القطاع العام، مع الإشارة إلى أهمية مهنة المحاسب القضائي.

ولقد تم استخدام مصادر البيانات الأولية والثانوية بشكل مناسب، حيث تم توزيع 370 استمارة استبيان على فئة من العمال مختارة من خمس وزارات في ولاية كوجي بنيجيريا، إلى جانب المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين، وتم استعادة 350 استمارة.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، فاستخدم الجداول والنسب البسيطة كطريقة لتحليل البيانات، أما الأداة الإحصائية المستعملة لاختبار الفرضيات فهي تحليل التباين.

ومن بين النتائج المتوصل إليها هو أن استخدام المحاسبة القضائية يقلل وبشكل كبير من حدوث حالات الاحتيال في القطاع العام، وكذلك وجود اختلاف كبير بين المحاسب القضائي المحترف والمراجع الخارجي التقليدي، لذا فإن الاستعانة بالمحاسب القضائي يساعد أكثر في كشف ومنع حالات الاحتيال في مؤسسات القطاع العام.

ولقد أوصت الدراسة بتدريب مناسب للعمال في مجال المحاسبة القضائية مع التزامهم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.

¹- Okoye, Gbegi, **Forensic Accounting : A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector, A Study of Selected Ministries in Kogi State**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol.03, No.03, Nigeria, 2013.

2-2- دراسة (Tariq Tawfeeq, and Others., 2013)¹: بعنوان " دور المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي "

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم المحاسبة القضائية، أهدافها ومبرراتها والحاجة إليها، وكذا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفساد المالي.

ولقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، ولصعوبة الحصول على البيانات الرقمية واختيار العينة وباعتبار موضوع المحاسبة القضائية حديثاً، تم اختيار عينة عرضية تتكون من 29 محاضراً متخصصاً في مجال المحاسبة والمراجعة والإدارة العامة، ووزع عليهم استبيان، إضافة إلى إجراء المقابلات للتوضيح ولضمان دقة الإجابات. ولتحليل البيانات استخدم الباحثون طرق إحصائية متعددة كتحليل التباين بين المتغيرات ومعامل كندال ومعامل الانحدار.

ولقد تم التوصل إلى أن موضوع المحاسبة القضائية في التعليم ليس لديه فرصة لدمجه في العراق، هذا ما زاد من تفشي الفساد المالي وانتشار عمليات الاحتيال ما يؤثر سلباً على اقتصاد البلد، مع التأكيد على أن استخدام المحاسبة القضائية يمنع حدوث حالات الاحتيال والفساد، بالإضافة إلى التوصل أن معظم موظفو التدقيق والمحاسبة في العراق ليست لديهم دراية كبيرة و تدريب كافي وغير مؤهلين في هذا المجال.

ولقد أوصت الدراسة بدمج تقنيات المحاسبة القضائية في المناهج التعليمية، وتدريب المحاسبين والمهنيين المنتمون إلى المعهد العراقي للمحاسبين القانونيين بغرض الحد والتقليل من الاحتيال والفساد المالي في الدولة.

2-3- دراسة (Patrap Singh and Others, 2015)²: بعنوان " المحاسبة القضائية كأداة للكشف عن الاحتيال والفساد "

تهدف هذه الدراسة إلى فحص فعالية المحاسبة القضائية كأداة للكشف عن الاحتيال والفساد المالي في الهند، ومعرفة دورها وتقنياتها المستخدمة لذلك.

وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، واعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، حيث تم توزيعها على 50 فرداً موزعون كالاتي: 18 محاسباً قانونياً وإدارياً، و 6 أفراد من شركات متعددة

¹ - Tariq Tawfeeq, and Al., **The Role of Forensic Accounting in reducing Financial Corruption: A Study in Iraq**, Internaional Journal of Business and Management, Vol.09, No.01, CANADA, 2014.

²- Partap Singh and Others, **Forensic Accounting as Fraud and Corruption Detection tool: An Empirical Study**, Department of Science, Technology and Management, University of Delhi, India, 2015.

الجنسيات، و20 فردا من منظمات محلية و6 أساتذة في كلية إدارة الأعمال بالهند. وتحليل النتائج استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ومختلف الأساليب الإحصائية كالانحراف المعياري والتباين، واستخدمت الدراسة الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المجمع ك الانحراف المعياري للنزعة المركزية و التوزيع التكراري لتحليل البيانات المجمع.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية هي تطبيق معارف ومهارات متخصصة وجديدة، ويمارسها مستشارون لحل النزاعات في المحاكم، وهناك حاجة إلى تدريب ومعرفة إضافية للمحاسبين القضائيين في الهند، مع توظيف هذه المهارات لكشف عمليات الاحتيال والفساد المالي. ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، أوصت الدراسة إلى إطلاق دورات تدريبية من طرف الجامعات لفائدة طلبة المحاسبة، وترتيب ورشات عمل وندوات للتوعية أكثر بأهمية المحاسبة القضائية باعتبارها أداة استراتيجية لإدارة جميع عمليات الفساد.

2-4- دراسة (Evans O.N.D. Ocansey, 2017)¹: بعنوان " المحاسبة القضائية ومحاربة الجرائم الاقتصادية و المالية"

هدفت الدراسة إلى تأكيد الطلب على ضرورة الوقاية و الكشف عن الجرائم الاقتصادية و المالية من قبل المؤسسات والدول، وأهمية تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية في مكافحة هذه الجرائم في غانا، مع اعتبار صعوبة الكشف عنها أو اكتشافها وعدم الإبلاغ عنها خوفا من الدعاية السيئة وفقدان ثقة المستثمرين.

وتم استخدام طريقة المسح وجمع البيانات بتوزيع استمارة استبيان على عينة مكونة من 66 فردا هم مجموعة من المسؤولين الفنيين من مكتب الجريمة الاقتصادية المنظمة بغانا. وتم تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية له تأثير كبير على مكافحة مختلف الجرائم الاقتصادية والمالية.

ولقد أوصت الدراسة على إنشاء وحدات للمحاسبة القضائية على مستوى المؤسسات ومنظمات مكافحة الفساد، بهدف تعزيز الضوابط الداخلية وضمان إجراء تحقيق شامل من أجل منع وكشف الجرائم الاقتصادية والمالية، علاوة على ذلك أوصت الدراسة بإنشاء معهد للمحاسبين القانونيين بغانا،

¹ - Evans O.N.D. Ocansey, **Forensic Accounting and the Combating of Economic and Financial Crimes in Ghana**, European Scientific Journal, Vol.13, No.31, Ghana, 2017.

مع تنظيم دورات تكوينية في مجال المحاسبة القضائية وادماجها في مختلف المناهج الأكاديمية والمهنية في الجامعات والمؤسسات المهنية.

2-5- دراسة (Gül ah ATA AN, Aylin KAVAK, 2017)¹: بعنوان "العلاقة بين مراجعة الغش والمحاسبة القضائية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين المحاسبة القضائية واكتشاف حالات الغش، وكذا معرفة أسباب ظهور الغش عند الأفراد وفي الشركات وصفات وسلوكيات المحتال. كما ركزت الدراسة على واقع تطبيق المحاسبة القضائية في مدينة آيدن بتركيا، ومدى فعالية القوانين والتشريعات للكشف ولمنع حالات الغش.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بتوزيع 193 استمارة استبيان على مجموعة من المحاسبين العموميين والمحاسبين المعتمدين لدى منظمة المحاسبين القانونيين بمدينة آيدن بتركيا. وتحليل نتائج الاستبيان، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واعتماد أساليب إحصائية كمعامل ألفا كرونباخ والتباين لتحليل النتائج.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة أسباب لظهور حالات الغش كالتهرب الضريبي، والتصاريح الكاذبة في القوائم المالية للشركات، والقروض البنكية ذات المبالغ الضخمة وكذا رفع أسعار أسهم الشركات، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها ضرورة الاعتماد على المحاسبة القضائية لمنع هذه الحالات من الغش.

2-6- دراسة (Haruna Roselyn Afor, and Others, 2020)²: بعنوان "تقنيات المحاسبة

القضائية، الأرقام المحاسبية والحد من الغش في شركات التأمين المدرجة في نيجيريا"

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم تقنيات المحاسبة القضائية من حيث تأثيرها على البيانات المالية، ومنع الاحتيال في شركات التأمين بنيجيريا. بالإضافة إلى أهداف أخرى منها تقييم أهمية مهارات المحاسبة القضائية في الكشف عن الاحتيال ومنعه، والحفاظ على سلامة البيانات المالية لشركات التأمين وفحص مهارات التحقيق.

¹- Gül ah ATA AN, Aylin KAVAK, **Relationship Between Fraud Auditing and Forensic Accounting**, International Journal of Contemporary, Economics and Administrative Sciences, Vol.07, Issue: 3-4, Turkiye, 2017.

²- Haruna Roselyn Afor and Others, **Forensic Accounting Techniques, Accounting Numbers and Fraud Prevention in the listed Insurance companies in Nigeria**, Journal of Forensic Accounting & Fraud Investigation- JFAFI-, Vol.05, No.02, Nigeria, 2020.

ولقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحثون على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم توزيعها على 257 فرداً، ممثلين في المحاسبين والمراجعين المحترفين في شركات التأمين في نيجيريا، تم تحديدهم باستعمال صيغة كوكران لتحديد فئات الدراسة. ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي للحزم الإحصائية SPSS.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية لها تأثير إيجابي على الحفاظ على سلامة البيانات المالية في شركات التأمين، ومن هنا قدم الباحثون عدة توصيات أهمها إنشاء وحدة للمحاسبة القضائية داخل إدارة الرقابة الداخلية لشركات التأمين، ما يجعل بياناتها المالية أكثر نزاهة ومصداقية.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

في إطار تقييم الدراسات السابقة، سوف يتم التعرف في هذا المطلب على المجال الذي طبقت فيه هذه الدراسات، وكذا على ما جاءت به من متغيرات وطرق وأساليب.

1- من حيث مجال الدراسة:

من حيث مجال الدراسة وجد أن الدراسات السابقة تمت على مستوى بيانات مختلفة عربية وأجنبية. فنجد في السودان دراسة (موسى بشير محمد نور، 2018) ودراسة (محمد دفع الله الحسن الصائغ، 2019)، ودراسات عراقية على غرار دراسة (أسامة زيد محمد منوخ، 2017) ودراسة (Tariq Tawfeeq Youssif and Al.,2013)، والدراسة الأردنية (عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، 2016)، والدراسة السعودية (سلوى حسين رشدي إسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، 2020)، وفي فلسطين دراسة (ألاء عبد المنعم محمد الجعبري، 2018).

أما باقي الدراسات الأجنبية فكانت في بيانات محلية أجنبية، مثل دراسة (Okoye, Gbegi,2013)، ودراسة (Haruna Roselyn and Al.,2020) كانتا في نيجيريا، ودراسة (Evans, 2017) بغانا، ودراسة (Md.Jahirul, Moh.Takdir, 2011) بالبنغلاديش، ودراسة (Gül ah ATA AN, Aylin KAVAK, 2017) في تركيا.

وكانت الدراسات على مستويات مختلفة، فمنها من كان على مستوى الشركات كدراسة (موسى بشير محمد نور، 2018) ودراسة (Haruna Roselyn and Al.,2020)، ومنها ما كان على مستوى القطاع العام من وزارات وإدارات عمومية كدراسة (Okoye, Gbegi,2013) ودراسة (Tariq Tawfeeq Youssif and Al.,2013)، ودراسات كانت على مستوى مكاتب التدقيق والمراجعة والهيئات

الخاصة بمكافحة الفساد على غرار دراسة (عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، 2016) ودراسة (Evans, 2017).

2- من حيث متغيرات الدراسة:

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة، عربية كانت أو أجنبية تبين أن معظم الدراسات أخذت بالمتغيرين الأساسيين للدراسة وهما المحاسبة القضائية والفساد المالي، لكن البعض منها أخذ بمتغير المحاسبة القضائية فقط كدراسة (عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، 2016)، أما بالنسبة للدراسات الأخرى، فقد تناولت الربط بين المحاسبة القضائية ومتغير آخر، كالقوائم المالية في دراسة (Haruna Roselyn and Al.,2020)، والجرائم الاقتصادية والمالية في دراسة (Evans, 2017)، ومكافحة غسل الأموال في دراسة (سلوى حسين رشدي اسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، 2020).

3- من حيث الطرق والأساليب:

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتبين أنه في كل هذه الدراسات تم جمع المعلومات والبيانات بتوزيع استمارة استبيان على فئة مختارة من مجتمع الدراسة لمعرفة آراء أفرادها حول الموضوع قيد الدراسة. وكان يتراوح عدد الاستمارات الموزعة ما بين 29 استمارة في دراسة (Tariq Tawfeeq Youssif and Al.,2013) و 370 استمارة في دراسة (Okoye, Gbegi,2013)، أما بالنسبة لتحليل البيانات والطرق والأساليب المعتمدة فيها فإن كل الدراسات استعانت ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، لكن منها ما استخدم الجداول التكرارية كدراسة (عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، 2016) ودراسة (أسامة زيد محمد منوخ، 2017)، ودراسة (محمد دفع الله الحسن الصائغ، 2019)، دراسة (سلوى حسين رشدي اسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، 2020) ودراسة (موسى بشير محمد نور، 2018) ودراسة (Haruna Roselyn and Al.,2020)، والبعض أضاف أساليب تحليلية أخرى كتحليل البيانات T-Test و تحليل البيانات ANOVA، كدراسة (Okoye, Gbegi,2013)، أما في دراسة (Md.Jahirul, Moh.Takdir, 2011) فقد اکتفى الباحثان على اعتماد طريقة النسب لتحليل البيانات.

وفيما يخص دراسة (Tariq Tawfeeq Youssif and Al.,2013) فقد اعتمد الباحثون بالإضافة إلى تحليل البيانات ANOVA إلى حساب معامل الترابط Kendall لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة

في هذا المطلب سيتم التطرق وعرض ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات، من خلال مجموعة من العناصر، لكن قبل ذلك سيتم التعرف على أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

1- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن حصر أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- ✍ الاعتماد على الدراسات السابقة كمراجع؛
- ✍ الرجوع إلى المراجع والكتب التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة؛
- ✍ جمع المادة العلمية للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة الحالية؛
- ✍ بناء الفكرة وصياغة المشكلة وطرح الفرضيات؛
- ✍ اختيار وتكوين أدوات الدراسة المناسبة؛
- ✍ اختيار المنهج المتبع في الدراسة والأساليب الإحصائية و كيفية تحليل البيانات؛
- ✍ مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة؛
- ✍ حصر حدود الدراسة الحالية.

2- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

2-1- من حيث مجال الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات من حيث مجال الدراسة في كونها الدراسة الوحيدة التي تمت في البيئة الجزائرية ، وتعتبر من الدراسات القليلة إن لم نقل النادرة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية في البيئة الجزائرية، وذلك بسبب أن موضوع الدراسة يعتبر موضوعا جديدا نوعا ما، حيث تمت معظم الدراسات في الأردن، السودان، العراق، نيجيريا و غيرها.

2-2- من حيث عينة الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة محل التطبيق، أنها ركزت على وجهة نظر القضاء ومحافظي الحسابات في مدى مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، بينما الدراسات السابقة وسعت عينة الدراسة إلى الأكاديميين والمدراء ورؤساء المصالح في الشركات والهيئات والإدارات العمومية حسب كل دراسة.

2-3- من حيث الإطار الزمني:

تعتبر المحاسبة القضائية من المواضيع الحديثة، خاصة مع ما يعيشه العالم والدول العربية والجزائر خاصة من تفشي ممارسات الفساد المالي، ويتجلى ذلك بوضوح إلى زيادة الاهتمام بها من خلال سياسة الجزائر المنتهجة لمكافحة هذه الممارسات والتي تؤثر بشكل سلبي ومباشر على الاقتصاد الوطني، ونجد أن الدراسات السابقة تمت في فترات مختلفة ممتدة ما بين 2013 و2020، بينما تمت هاته الدراسة في السنة الجامعية 2021.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل، تبين أن المحاسبة القضائية تعد من إحدى المجالات المهنية الحديثة، التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة في المحاسبة، المراجعة، المالية والقانون، مع وجوب توافر مهارات التحري والتقصي وحل المشكلات القانونية. حيث يعتبر تقرير المحاسب القضائي بمثابة دليل إثبات في الدعاوي والمنازعات القضائية ذات الطبيعة المالية.

وتستخدم المحاسبة القضائية في مجالات دعم الاستشارات القضائية، وتقديم الاستشارات المالية بالإضافة إلى تقديم شهادة الخبرة في المحاكم لفض المنازعات المالية. ولتعدد أشكال الفساد المالي وتطوره تحتم على المحاسبين القضائيين التمتع بالخبرة والكفاءة في مجالات النظم المحاسبية فضلاً عن معرفة أشكال الاحتيال واستخدام التكنولوجيا الحديثة والخبرة في مجال القانون والتحري والفحص، والفهم الجيد لكل التقنيات الحديثة للمحاسبة القضائية واستعمالها للحد من مختلف ممارسات الفساد المالي للحد من هذه الظاهرة.

وللتأكد من تطبيق هذه التقنيات وإتباع مختلف إجراءات المحاسبة القضائية وتفعيل دورها للحد من ممارسات الفساد المالي، وبعد عرض أهم الأدبيات النظرية للدراسة، سيتم في الفصل الثاني التطرق للجانب التطبيقي الذي سيكون عبارة عن دراسة استطلاعية لمعرفة آراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء فيما يخص دور المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي، من خلال الاعتماد على استبانة يتم توزيعها على عينة الدراسة، ومن ثم تحليل بياناتها بواسطة برنامج SPSS وتقييم فرضيات الدراسة للإجابة على إشكالية البحث.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم والأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع المحاسبة القضائية والفساد المالي، تم اختيار مجال الدراسة التطبيقية لإسقاط الدراسة النظرية و اختبار الفرضيات، وذلك بالاعتماد على استمارة الاستبانة لجمع المعلومات، وسيتم توزيعها على مجموعة من محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بولاية تبسة، ومن ثم تحليلها ودراستها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، لغرض استخلاص النتائج المرتبطة بالدراسة والمتعلقة بدور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

وللإمام بالموضوع بشكل مناسب وواضح تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

❖ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

❖ المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

يتم إتباع إطار منهجي يتم من خلاله حصر جوانب البحث العلمي، وذلك بعرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للإجابة على مختلف التساؤلات والتحقق من الفرضيات المطروحة.

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين:

✓ **المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة**

✓ **المطلب الثاني: عرض أدوات الدراسة**

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المطلب وصف أفراد مجتمع الدراسة، وعينتها وكذا نموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة التي تم الاعتماد عليها في تحليل هذه الدراسة.

1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين بالقضاء- نسبة - والمتمثلون في القضاة وأمناء الضبط والموظفون الآخرون، بالإضافة إلى محافظي الحسابات ومساعدتهم من محاسبين ومراجعين.

2- عينة الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة على عينة مستهدفة من المجتمع، حيث بلغ أفراد العينة 40 فرداً، وقد تم توزيع الاستبيان على العينة بهدف الوصول إلى اختبار فرضيات الدراسة، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 39 استبياناً.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): عينة الدراسة المستهدفة

النسبة (%)	العدد	الاستبيانات
100	40	الموزعة
97,5	39	المسترجعة
2,5	01	غير المسترجعة
100	39	الصالحة للتحليل

المصدر: من إعداد الطالبتين

3- نموذج الدراسة:

تتناول الدراسة تبيان دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من خلال معرفة آراء

محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء - تبسة-، وبالتالي فهي تشمل على المتغيرات التالية:

❖ **المتغير المستقل:** المحاسبة القضائية (مهارات ومؤهلات الخبير القضائي المحاسبي، تقنيات

ومعوقات المحاسبة القضائية)

❖ **المتغير التابع:** الفساد المالي

وبالتالي تم اعتماد جملة من الإجراءات الموضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي يتم تجميعها سنستخدم طرق إحصائية من خلالها يتم وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة المتواجدة بينها، بداية بجمع البيانات وترميزها ثم تفرغها في الحاسوب في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية¹ SPSS، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الآتية:

◇ التكرارات والنسب المئوية: حيث استخدمت لغرض معرفة تكرارات فئات متغير ما ويفيد في وصف خصائص عينة الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة، و تحسب بالعلاقة

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي للتكرارات}}$$

الآتية:

◇ معامل ألفا كرونباخ: يتم استخدامه لقياس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة، يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، تعتبر قيمة المعامل التي تساوي 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبانة وكلما زادت قيمة المعامل زادت درجة ثبات وصدق أسئلة الاستبيان، يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{n}{n-1} \left(1 - \frac{\sum vi}{vt} \right)$$

حيث: α : معامل ألفا كرونباخ

n : عدد الأسئلة

Vt : معامل التباين لأسئلة المحور

Vi : التباين لأسئلة المحور

¹ SPSS- (Statistical Package for the Social Sciences) هو برنامج حاسوبي للمعالجة الإحصائية للبيانات، ظهر سنة 1940 وكان نتاج حوالي عقد كامل من التصميم في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر من أهم البرامج المساعدة في تحليل بيانات البحوث العلمية في مختلف المجالات (انظر سعد بن سعيد القحطاني، الإحصاء التطبيقي المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداما في الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية باستخدام SPSS، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض 2015، ص:24).

◇ مقياس التشتت "الانحراف المعياري": يتم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر احصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\sigma = \frac{\sqrt{\sum (xi - x)^2}}{N}$$

◇ الانحدار البسيط: يقصد به أن المتغير التابع y يعتمد على متغير مستقل واحد وهو x ، ونقوم بتقدير

$$y = a + bx$$

خط الانحدار y على x بالعلاقة التالية:

حيث أن:

a : ثابت الانحدار أو الجزء المقطوع من محور y .

b : ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار y على x أو $(\frac{x}{y})$.

وتحسب القيمتان a و b من العلاقتين التاليتين:

$$a = \frac{\sum y - b \sum x}{n}$$

و:

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x \sum y)}{n \sum x^2 + (\sum x)^2}$$

◇ اختبار T-test : يتم الاعتماد عليه لاختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $\text{sig}(a) \leq 0,05$ ، والذي يدل

على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% ما يعكس مجال الثقة بنسبة 95%.

◇ مقياس ليكارت الخماسي : ويستخدم لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بخصوص العبارات التي

تضمنها الاستبيان، بحيث يتم تحديد مجالات الإجابة على العبارات وأوزانها، والجدول الموالي يوضح

ذلك:

الجدول رقم (02-02): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يعطي مجال أوسع للإجابة، حيث تمثل إجابة موافق بشدة الدرجة الأكبر أي 5، وموافق الدرجة 4، ومحايد الدرجة 3، وغير موافق الدرجة 2 وغير موافق بشدة الدرجة الأقل وهي 1.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، حيث يتم حساب المدى (4=5-1) ومن طول الخلية أي (0,80=5/4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد (01)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

الجدول رقم (03-02): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1,79-1]	[2,59-1,80]	[3,39-2,60]	[4,19-3,40]	[5-4,20]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: بوقفلول الهادي، تحليل البيانات باستخدام SPSS، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24.

يوضح الجدول السابق تقسيم الفئات وفق مقياس ليكارت الخماسي.

المطلب الثاني: عرض أدوات الدراسة

سوف يتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأداة التي تم استخدامها في الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تبين أن أنسب طريقة لجمع المعلومات هي استمارة الاستبانة.

1- أداة الدراسة:

تعتبر استمارة الاستبانة من الأدوات الأساسية لجمع البيانات، فهي مجموعة من العبارات المصاغة بطريقة مبسطة وواضحة تهدف إلى الحصول على إجابات للفرضيات المطروحة. وقد تم تصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة كالتالي:

✎ إعداد استبيان يتضمن 58 سؤالاً من أجل استخدامها في جمع البيانات؛

✎ عرض الاستبيان على الأساتذة المشرفة من أجل اختبار مدى ملاءمته لجمع البيانات؛

✎ عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة لغاية تحكيمه؛

✎ توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ويحتوي الاستبيان على مقدمة مختصرة تعرف بموضوع الدراسة، ومبني على قسمين، القسم الأول يشمل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والقسم الثاني يشمل الأسئلة الموزعة على محاور الدراسة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): محتوى الاستبيان:

<p>البيانات الشخصية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ° المستوى التعليمي ° التخصص العلمي ° المركز الوظيفي ° الخبرة المهنية 	القسم الأول
<p>خمس محاور تحتوي على 58 سؤالاً موزعة كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ° المحور الأول: تضمن الأسئلة التي تتمحور حول الوعي بأهمية المحاسبة القضائية واحتوى على 11 عبارة مرقمة من (01 إلى 11)؛ 	القسم الثاني

<p>° المحور الثاني: تضمن الأسئلة التي تتمحور حول المهارات والمؤهلات الواجب توفرها في الخبير القضائي المحاسبي، واحتوى على 10 عبارات مرقمة من (01 إلى 10)؛</p> <p>° المحور الثالث: تضمن الأسئلة التي تتمحور حول واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي، واحتوى على 14 عبارة مرقمة من (01 إلى 14)؛</p> <p>° المحور الرابع: تضمن الأسئلة التي تتمحور حول معوقات تطبيق المحاسبة القضائية، واحتوى على 11 عبارة مرقمة من (01 إلى 11)؛</p> <p>° المحور الخامس: تضمن الأسئلة التي تتمحور حول واقع الفساد المالي، واحتوى على 12 عبارة مرقمة من (01 إلى 12).</p>
--

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-دراسة ثبات و صدق الاستبيان (أداة الدراسة):

توجد عدة معادلات وطرق احصائية لحساب ثبات الاستبيان، وفي هذه الدراسة تم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ.

الجدول رقم(02-05): قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان

معامل ألفا كرونباخ	محاور وأبعاد الاستبيان
0,689	المحور الأول: الوعي بأهمية المحاسبة القضائية
0,603	المحور الثاني: المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي
0,765	المحور الثالث: واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية
0,828	المحور الرابع: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية
0,681	المحور الخامس: واقع الفساد المالي
0,835	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، هذا بالنسبة للمعامل الكلي، وأيضا معامل المحاور، حيث تشير مختلف المعاملات إلى نسبة جيدة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل لها.

الجدول رقم (02-06): اختبار التوزيع الطبيعي

مستوى الدلالة (sig)	قيمة z	بيانات إجابات العينة على عبارات المحاور
0,747	0,678	المحور الأول: الوعي بأهمية المحاسبة القضائية
0,419	0,881	المحور الثاني: المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي
0,463	0,852	المحور الثالث: واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي
0,793	0,650	المحور الرابع: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية
0,172	1,108	المحور الخامس: واقع الفساد المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور وكذا الإجمالي أكبر من (0,05)، أي أن (sig>0,05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سيتم عرض وتحليل إجابات فرضيات الدراسة وتفسيرها، بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة التطبيقية. وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة

بعد توزيع الاستبانات واسترجاعها سيتم تحليل هذه النتائج بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v21)، وفي هذا المطلب يتم وصف عينة الدراسة وتحليل إجابات أفرادها.

1- وصف عينة الدراسة:

في هذا العنصر يتم عرض وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي والخبرة المهنية.

1-1- متغير المستوى التعليمي: تم تقسيم متغير المستوى التعليمي إلى أربع (04) فئات موضحة

في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

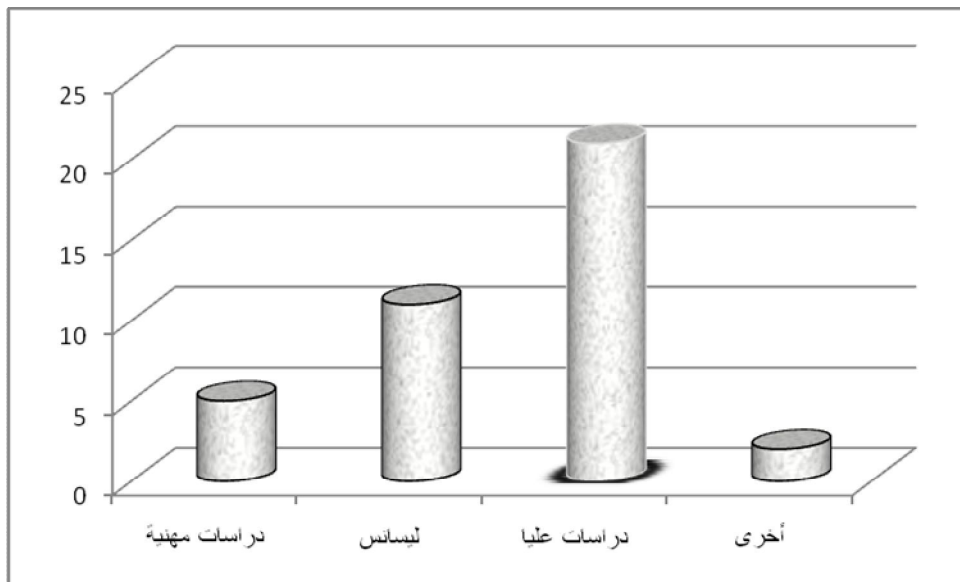
النسبة (%)	التكرار	البيان
12,8	5	دراسات مهنية
28,2	11	ليسانس
53,8	21	دراسات عليا
5,1	2	أخرى
100	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ أن أعلى نسبة محققة بالنسبة للمؤهل العلمي كانت من فئة (الدراسات العليا) بنسبة قدرت بـ 53,8%، وجاء مستوى فئة (الليسانس) في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ: 28,21%، لتليها فئة الدراسات المهنية بنسب قدرت بـ: 12,8% واحتلت فئة المستويات الأخرى المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بـ: 5,1%، ويمكن تفسير هذه النتائج بالنظر للمستوى الذي يجب توافره في نوع الدراسة والذي يتطلب مستويات تعليمية عالية وهو ما يساعد في الوصول إلى نتائج تساهم في تدعيم نتائج الدراسة .

ولأكثر توضيح يمكن الاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم(02-01): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

1-2- متغير التخصص العلمي: تم تقسيم متغير التخصص العلمي إلى أربع (04) فئات سيتم

توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-08): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

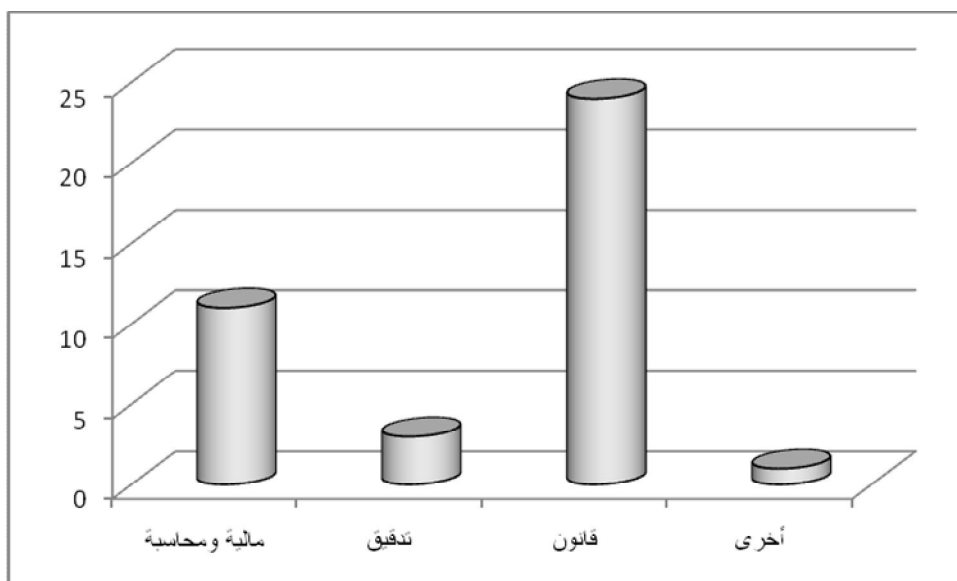
النسبة (%)	التكرار	البيان
28,2	11	مالية ومحاسبة
7,7	3	تدقيق
61,5	24	قانون
2,6	1	أخرى
100	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة كانوا من فئة تخصص (القانون)، حيث سجلت هذه الفئة نسبة مرتفعة قدرت بـ 61,5%، تليها فئة تخصص (المالية والمحاسبة) بنسبة قدرت بـ 28,2%، أما النسب المتبقية فتوزعت بين تخصص التدقيق والتخصصات الأخرى حيث سجل هذين التخصصين نسب ضعيفة، ويرجع ذلك إلى كون نوع الوظيفة يتطلب هذا النوع من التخصص العلمي .

ولأكثر توضيح يمكن الاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

3-1- متغير المركز الوظيفي: تم تقسيم متغير المركز الوظيفي إلى أربع فئات كما هو موضح

في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي

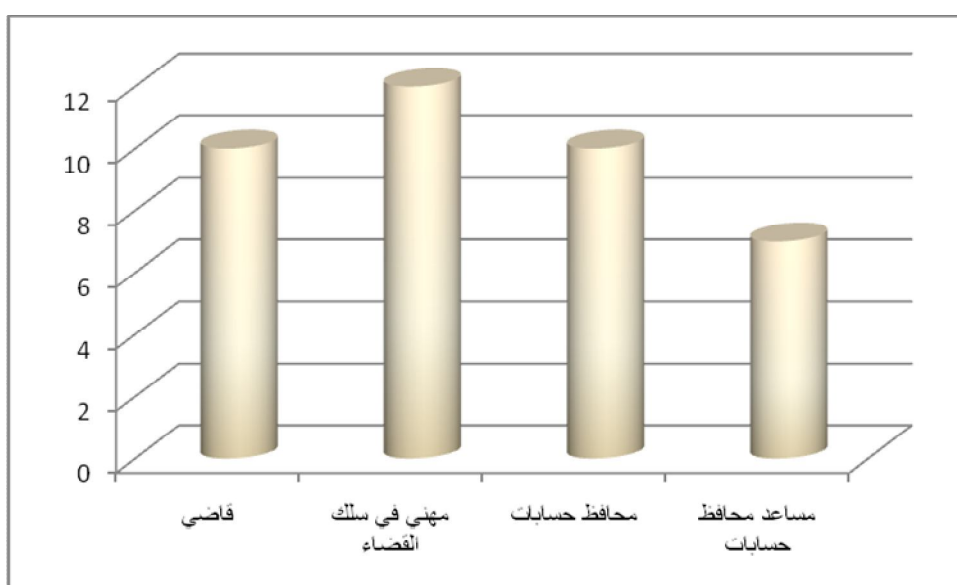
النسبة (%)	التكرار	البيان
25,6	10	قاضي
30,8	12	مهني في سلك القضاء
25,6	10	محافظ حسابات
17,9	7	مساعد محافظ حسابات
100	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

فيما يتعلق بمتغير المركز الوظيفي تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن الفئة الأكثر تكراراً هي فئة (مهنيي سلك القضاء) بنسبة قدرت بـ 30,8%، واحتلت كل من الفئتين (قاض ومحافظ حسابات) بنسبة قدرت بـ 25,6% لكل منهما، واحتلت فئة (مساعد محافظ حسابات) المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بـ 17,9%

ولأكثر توضيح يمكن الاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

1-4- متغير الخبرة المهنية: تم تقسيم متغير المركز الوظيفي إلى ثلاث (03) فئات كما هو موضح

في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية

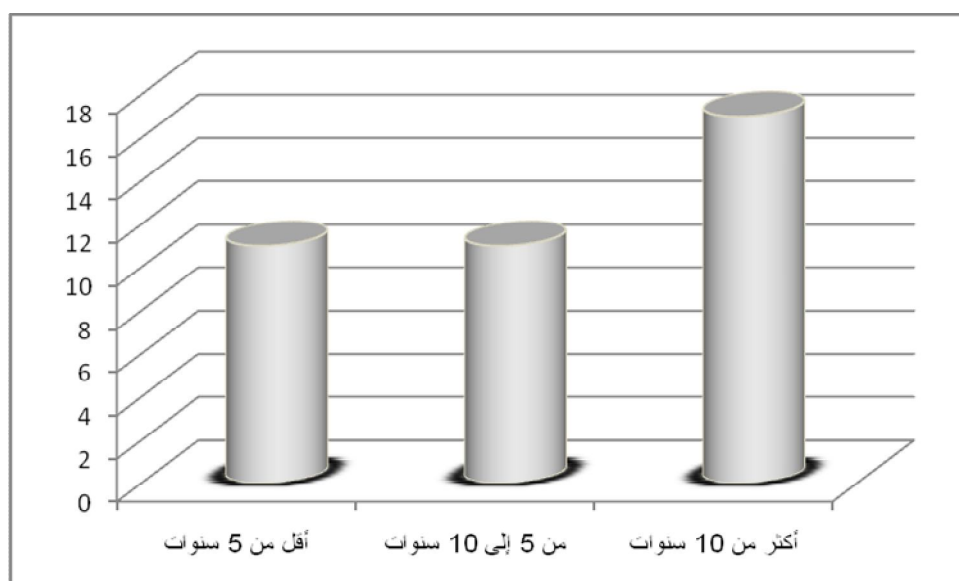
النسبة (%)	التكرار	البيان
28,2	11	أقل من 5 سنوات
28,2	11	من 5 إلى 10 سنوات
43,6	17	أكثر من 10 سنوات
100	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة الأكثر تكرارا بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية هي فئة (أكثر من 10 سنوات بنسبة قدرت بـ 43,6%، لتليها في المرتبة الثانية كل من فئتي (أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى 10 سنوات) بنسبة قدرت بـ: 28,2% لكل منهما، ومنه يمكن القول أن عينة الدراسة تتمتع بعامل خبرة مهم، يساعد في تعزيز نتائج الدراسة بشكل جيد.

ولأكثر توضيح يمكن الاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

2- تحليل إجابات أفراد العينة:

2-1- تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محور " الوعي بأهمية المحاسبة القضائية":

الجدول رقم(02-11): استجابات إجابات أفراد العينة حول الوعي بأهمية المحاسبة القضائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
01	تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والخبراء القضائيين المحاسبين لتحقيق الانسجام والعدالة عند حل النزاعات المالية	3,97	0,873	مرتفع	1
02	يوجد طلب كبير على خدمات المحاسبة القضائية في حل النزاعات المالية	3,85	0,779	مرتفع	4
03	يقوم القاضي بتكليف الخبير القضائي المحاسبي لجمع أدلة أكثر للفصل في القضايا ذات الطابع المالي	3,72	0,793	مرتفع	5
04	يكون رأي الخبير القضائي المحاسبي مفيدا دائما لدى القاضي عند فض النزاعات المالية	3,69	0,863	مرتفع	6
05	يعتمد القاضي على رأي الخبير القضائي المحاسبي غالبا في حل القضايا والنزاعات ذات الطابع المالي	3,56	0,821	مرتفع	7
06	هناك إدراك كاف وثقة في تقارير الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات المالية	3,49	0,790	مرتفع	9
07	نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية يزيد من تفعيل دورها وأهميتها	3,95	0,647	مرتفع	3
08	هناك إدراك بأهمية المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي	3,56	0,912	مرتفع	8

2	مرتفع	0,510	3,95	يعتمد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية بمدى إدراك القضاء بدورها في اكتشاف التلاعبات المالية	09
10	مرتفع	1,272	3,41	تبرز الحاجة لخدمات المحاسبة القضائية أكثر في المؤسسات الحكومية	10
7	مرتفع	1,046	3,56	هناك اهتمام من طرف الجامعات والمعاهد بفتح تخصص لتدريس المحاسبة القضائية في مجال العلوم المالية	11
/	مرتفعة	0,427	3,70	إجمالي درجة المحور	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك مستوى مرتفع لدرجة رضا المبحوثين من محافظتي الحسابات والعاملين بالقضاء -تبسة-، عن عبارات محور الوعي بأهمية المحاسبة القضائية وأنه محقق ضمن دور المحاسبة القضائية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي إيجابي مرتفع والذي قدر بـ 3,70 وانحراف معياري (0,427)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [4,19-3,40] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور اتجهت نحو درجة (موافق)، وبنسب مرتفعة، وقد تم قياس هذا المحور من خلال (11) عبارة تميزت كلها بالموافقة وبنسب مرتفعة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل المبحوثين على كل فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين راضين عن أن محور الوعي بأهمية المحاسبة القضائية محقق بدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة، ومنه يمكن القول أن هناك أهمية للوعي بأهمية المحاسبة القضائية ضمن دور المحاسبة القضائية.

2-2- تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محور " المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي":

الجدول رقم(02-12): استجابات إجابات أفراد العينة حول مدى توافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير

القضائي المحاسبي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
12	يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بخبرة محاسبية وقضائية جيدة تمكنه من الإداء بشهادة مهنية في القضايا المعروضة عليه	3,92	0,580	مرتفع	7
13	التطوير المستمر لمهارات الخبير القضائي المحاسبي يساعده في أداء مهامه بشكل جيد	4,56	0,502	مرتفع جدا	1
14	يقوم الخبير القضائي المحاسبي بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية للوصول إلى الحقائق	3,95	1,025	مرتفع	6
15	يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بالاستقلالية الكاملة ولا يتأثر بأي جهة	4,05	0,916	مرتفع	5
16	يكون الخبير القضائي المحاسبي على معرفة كبيرة بتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الحاسوب	4,05	0,647	مرتفع	4
17	يحرص الخبير القضائي المحاسبي على التدريب المستمر والحصول على شهادات الخبرة المهنية	4,18	0,601	مرتفع	2
18	يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بمهارات البحث والتحقيق والقدرة على الإبداع	4,08	0,870	مرتفع	3
19	يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالتأهيل العملي والمشاركة في	3,46	1,072	مرتفع	10

				دورات تكوينية	
8	مرتفع	0,777	3,77	يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالإلمام بالقوانين المعمول بها	20
9	مرتفع	1,063	3,77	هناك اهتمام من قبل الخبير القضائي المحاسبي بالاطلاع على التقارير التي تخص قضايا سابقة مماثلة	21
/	مرتفعة	0,384	3,97	إجمالي درجة المحور	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مستوى مرتفع لدرجة رضا المبحوثين من محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء -تبسة-، عن عبارات محور المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي وأنه محقق ضمن دور المحاسبة القضائية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي إيجابي مرتفع والذي قدر بـ 3,97 وانحراف معياري (0,384) وهو انحراف معياري منخفض جدا يشير إلى توافق إجابات عينية الدراسة، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [4,19-3,40] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا البعد كانت تتجه نحو درجة (موافق)، ونسب مرتفعة، وكان هناك اتجاه مرتفع جدا فيما يخص العبارة (13) ونسب مرتفعة جدا ما يؤكد أن التطوير المستمر لمهارات الخبير القضائي المحاسبي يساعده في أداء مهامه بشكل جيد، وقد تم قياس هذا المحور من خلال (10) عبارات تميزت كلها بالموافقة وبنسب مرتفعة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل المبحوثين على كل فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين راضين عن أن محور المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي محقق بدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة، ومنه يمكن القول أنه من الضروري أن يتوفر الخبير القضائي المحاسبي على مجموعة من المهارات والمؤهلات حتى يقوم بدوره على أكمل وجه.

2-3- تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محور " واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي":

الجدول رقم (02-13): استجابات إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
22	هناك استجابة سريعة من قبل الجهات القضائية للتعاون مع الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية	3,21	0,801	متوسط	14
23	هناك العديد من القضايا والنزاعات ذات الطبيعة المالية تحتاج إلى خدمات المحاسبة القضائية	4,10	0,447	مرتفع	2
24	الاستعانة بالخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية يؤدي إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف	4,13	0,409	مرتفع	1
25	يقوم الخبير القضائي المحاسبي على استخدام مختلف تقنيات المحاسبة القضائية أثناء جمعه للبيانات	3,90	0,718	مرتفع	8
26	يعتمد الخبير القضائي المحاسبي على تقنية الاستكشاف لجمع الأدلة	3,95	0,510	مرتفع	5
27	يوظف الخبير القضائي المحاسبي التكنولوجيا ما يوفر له وقتا وجهدا وتكلفة	3,74	1,163	مرتفع	12
28	يكتشف الخبير القضائي المحاسبي مختلف التلاعبات بتطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات	3,87	0,767	مرتفع	9
29	استخدام تقنية التتقيب في البيانات تساعد الخبير القضائي	3,92	0,703	مرتفع	7

				المحاسبي على اكتشاف ممارسات التلاعب و التضليل	
30	تقنيات المحاسبة القضائية ذات فعالية للكشف عن مختلف التلاعبات المالية	4,05	0,944	مرتفع	3
31	يتم تكليف الخبير القضائي المحاسبي بمراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الأشخاص المتورطين	3,87	0,951	مرتفع	10
32	يكلف الخبير القضائي المحاسبي بتقديم استشارات حول البيانات المالية	3,79	0,695	مرتفع	11
33	يتم الاعتماد الكلي للهيئات القضائية على الأدلة المالية المجمعة من طرف الخبير القضائي المحاسبي	3,23	1,012	متوسط	13
34	يقدم الخبير المحاسبي القضائي رأيا محايدا يستند فقط إلى ما يتم التوصل إليه في تحقيقاته	4,00	0,649	مرتفع	4
35	الخبير القضائي المحاسبي مطالب بإخطار القضاء عن حالات فساد مالي مكتشفة في معاملات غير معنية بالتحري عنها	3,95	0,826	مرتفع	6
	إجمالي درجة المحور	3,83	0,389	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مستوى مرتفع لدرجة رضا المبحوثين من محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء -تبسة-، عن عبارات محور واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي وأنه محقق ضمن دور المحاسبة القضائية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي إيجابي مرتفع والذي قدر بـ 3,83 وانحراف معياري (0,389) وهو انحراف معياري منخفض جدا يشير إلى توافق إجابات عينة الدراسة، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [4,19-3,40] حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا البعد كانت تتجه نحو درجة (موافق)، وبنسب مرتفعة، وكان هناك اتجاه نحو الحياد فيما يخص العبارتين (22 و 33) ونسبها كانت متوسطة ما يؤكد أن عينة الدراسة لا ترى بأن هناك استجابة سريعة من قبل الجهات

القضائية للتعاون مع الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية ولم تتفق عينة الدراسة على أنه يتم الاعتماد الكلي للهيئات القضائية على الأدلة المالية المجمعة من طرف الخبير القضائي المحاسبي، وقد تم قياس هذا المحور من خلال (14) عبارة تميزت أغلبها بالموافقة وبنسب مرتفعة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل المبحوثين على أغلب فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين راضين عن أن محور واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي محقق بدرجة مرتفعة ضمن دور المحاسبة القضائية حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

2-4- تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محور " معوقات تطبيق المحاسبة القضائية":

الجدول رقم(02-14): استجابات إجابات أفراد العينة حول معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
36	عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية بإدراجها ضمن البرامج التعليمية الجامعية	2,15	1,182	منخفض	11
37	عدم توافر الثقة في التقارير المالية بمكاتب المحاسبة والمراجعة	2,74	1,186	متوسط	9
38	صعوبة جمع المعلومات المالية من طرف الخبير القضائي المحاسبي	3,26	0,751	متوسط	6
39	غياب تشريعات ونصوص قانونية تلزم استخدام المحاسبة القضائية لفض النزاعات المالية	3,13	0,732	متوسط	7
40	عدم وضوح دور ومسؤولية الخبير القضائي المحاسبي اتجاه الأطراف المتنازعة	3,00	1,147	متوسط	8
41	غياب أسس وقواعد المساءلة والمحاسبة وعدم ادراك الخبراء القضائيين المحاسبين بالجوانب القانونية والإجرائية	3,31	0,863	متوسط	5

42	عدم وجود إطار مقترح مهني سليم ومعايير لتطبيق المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي	3,33	0,898	متوسط	4
43	عدم وجود مؤهلات كافية للخبراء القضائيين المحاسبين أثر في الطلب على خدمات المحاسبة القضائية	3,46	1,047	مرتفع	3
44	ضعف التحصيل العلمي والعملي وقلة الخبرة لدى الخبير القضائي المحاسبي	3,62	1,042	مرتفع	1
45	تقييد الخبير القضائي المحاسبي من طرف القضاء في التحريات التي يقوم بها	2,67	1,383	متوسط	10
46	عدم وجود جهة مهنية مستقلة للخبراء القضائيين المحاسبين	3,46	0,822	مرتفع	2
إجمالي درجة المحور		3,10	0,621	متوسط	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا المبحوثين من محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء -تبسة-، عن عبارات محور معوقات تطبيق المحاسبة القضائية وأنه غير محقق ضمن دور المحاسبة القضائية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي إيجابي متوسط والذي قدر بـ 3,10 وانحراف معياري (0,621)، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [2,60-3,39] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور كانت تتجه نحو درجة (محايد)، ومستوى متوسط، وقد كان هناك اتجاه نحو الموافقة فيما يخص العبارات (43، 44، 46) بنسب مرتفعة ما يؤكد أن عينة الدراسة ترى أن عدم وجود مؤهلات كافية للخبراء القضائيين المحاسبين أثر فعلا في الطلب على خدمات المحاسبة القضائية وهو نفس التوجه فيما يخص ضعف التحصيل العلمي والعملي وقلة الخبرة لدى الخبير القضائي المحاسبي وكذلك عدم وجود جهة مهنية مستقلة للخبراء القضائيين المحاسبين، وقد تم قياس هذا المحور من خلال (11) عبارة تميزت أغلبها بالحياد وبنسب متوسطة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن

القول بأن هناك حياد وبدرجة متوسطة من قبل المبحوثين على أغلب فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين غير راضين تماما عن وجود معوقات لتطبيق المحاسبة القضائية.

2-5- تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محور " واقع الفساد المالي":

الجدول رقم (02-15): استجابات إجابات أفراد العينة حول واقع الفساد المالي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	ترتيب العبارات
47	إن ممارسات الفساد المالي تتطلب وجود محاسبين على دراية ومعرفة بمثل هذه الجرائم ليتمكنوا من التعامل معها	3,95	0,887	مرتفع	9
48	معظم القضايا ذات الطبيعة المالية تصنف ضمن قضايا الفساد المالي	3,82	0,756	مرتفع	10
49	يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية	3,38	0,711	متوسط	12
50	ممارسة الاختلاسات من خلال سوء استغلال الأصول والموارد ودفع الرشاوي تعتبر أهم صور الفساد المالي	4,26	0,818	مرتفع جدا	4
51	فساد الموظفين والإداريين هو أكثر أسباب الفساد المالي	3,79	0,767	مرتفع	11
52	لجوء أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية من أساليب الفساد المالي	4,03	0,743	مرتفع	8
53	التلاعب والتضليل في إعداد القوائم المالية مدخل للفساد المالي	4,10	0,788	مرتفع	7
54	اختلاس الأموال وفقدان أصول الشركة باستخدام أساليب احتيالية يصعب اكتشافها	4,13	0,978	مرتفع	6
55	تعد المساءلة أحد العناصر الاستراتيجية للحد من الفساد المالي	4,41	0,498	مرتفع جدا	2

56	تقوم الهيئات القضائية بنشر ثقافة الوقاية من الفساد المالي	4,15	0,844	مرتفع	5
57	توجه عقوبات صارمة تجاه مرتكبي الفساد المالي	4,72	0,456	مرتفع جدا	1
58	تفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية والقانونية يحد من الفساد المالي	4,31	0,694	مرتفع جدا	3
	إجمالي درجة المحور	4,08	0,357	مرتفع	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل (SPSS).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مستوى مرتفع لدرجة رضا المبحوثين من محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء -تبسة-، عن عبارات محور واقع الفساد المالي وأنه محقق ضمن محاور الدراسة، حيث تم تحقيق متوسط حسابي إيجابي مرتفع والذي قدر بـ 4,08 وانحراف معياري (0,357) وهو انحراف معياري منخفض جدا يشير إلى توافق إجابات عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [3,40-4,19] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا البعد كانت تتجه نحو درجة (موافق)، وبنسب مرتفعة، وكان هناك اتجاه مرتفع جدا فيما يخص العبارات (50، 55، 57، 58) وبنسب مرتفعة جدا ما يؤكد فعلا أن ممارسة الاختلاسات من خلال سوء استغلال الأصول والموارد ودفع الرشاوى تعتبر أهم صور الفساد المالي وهو ما يجعل من المساءلة أحد العناصر الاستراتيجية للحد من الفساد المالي ومنه توجيه عقوبات صارمة تجاه مرتكبي الفساد المالي وأكدت عينة الدراسة على أن تفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية والقانونية يحد من الفساد المالي، واتجهت عينة الدراسة نحو الحياد فيما يخص العبارة (49)، وهو ما يشير إلى عدم اتفاق عينة الدراسة على أنه يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية، بشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل المبحوثين على أغلب فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين راضين عن أن محور واقع الفساد المالي محقق بدرجة مرتفعة ضمن محاور الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

مما سبق عرضه من الدراسة النظرية والتطبيقية سيتم تحليل نتائج الدراسة التطبيقية بالتعرض لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1- اختبار الفرضية الأولى:

تمت صياغة الفرضية الأولى كما يلي: " هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5% " نص الفرضية الإحصائية:

H10: الفرضية الصفرية: ليس هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

H11: الفرضية البديلة: هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (02-16): نتائج اختبار T-Test للفرضية الأولى

القيمة المعيارية=3			الفرضية الأولى
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T	
0,000	38	4,951	هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (02-16) إلى أن قيمة T تساوي 4,951 عند درجات حرية 38 ومستوى دلالة يساوي 0,000، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0,05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة؛ أي أن عينة الدراسة تتوفر على الوعي بأهمية المحاسبة القضائية.

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية

هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%

2- اختبار الفرضية الثانية:

تمت صياغة الفرضية الثانية كما يلي: " تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5% "

نص الفرضية الإحصائية:

H_0 : الفرضية الصفرية: لا تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

H_1 : الفرضية البديلة: تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (02-17): نتائج اختبار T-Test للفرضية الثانية

القيمة المعيارية=3			الفرضية الثانية
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T	
0,129	38	1,553	تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (02-17) إلى أن قيمة T تساوي 1,553 عند درجات حرية 38 ومستوى دلالة يساوي 0,129 وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج 0,05، لذلك تقبل الفرضية

الصفريه وترفض الفرضية البديلة، أي لا تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي.

تم قبول الفرضية الصفريه ورفض الفرضية

لا تتوافر المهارات والمؤهلات الكافية في الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%

3- اختبار الفرضية الثالثة:

تمت صياغة الفرضية الثالثة كما يلي: "توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%"
نص الفرضية الإحصائية:

الفرضية الصفريه H_0 : لا توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة H_1 : توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (02-19): نتائج اختبار T-Test للفرضية الثالثة

القيمة المعيارية=3			الفرضية الثالثة
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T	
0,000	38	9,061	معرفة وجود معوقات تواجه المحاسبة القضائية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (02-19) إلى أن قيمة T تساوي 9,061 عند درجات حرية 38 ومستوى دلالة يساوي 0,000، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0,05، لذلك ترفض الفرضية الصفريه وتقبل الفرضية البديلة، أي أن هناك معوقات تواجه المحاسبة القضائية حسب وجهة نظر عينة الدراسة وأن لها أثر في تفعيل دور المحاسبة القضائية.

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية

توجد معوقات تواجه المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء
بتبسة عند مستوى معنوية 5%

4- اختبار الفرضية الرابعة:

تمت صياغة الفرضية الرابعة كما يلي: "تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%"
نص الفرضية الإحصائية:

H_0 : الفرضية الصفرية: تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية لا يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

H_1 : الفرضية البديلة: تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (02-18): نتائج اختبار الانحدار للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
تقنيات المحاسبة القضائية	الفساد المالي	0,323	0,353	0,353	0,124	2,293	5,260	0,02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (02-18) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية والفساد المالي وعليه تبين أنه تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية

يساعد في الحد من الفساد المالي، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0,323) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,353)، وهو ارتباط إيجابي وأن معامل الانحدار ومعامل الارتباط يوجد لهما أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ ، وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الحد من الفساد المالي يتحقق بشكل جيد من خلال تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0,124) مما يعني أن نسبة (12,4%) من التغيرات في الفساد المالي ترجع لتقنيات المحاسبة القضائية، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام له دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,02) وهو أقل من مستوى المعنوية (0,05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة.

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية

تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة عند مستوى معنوية 5%.

ويمكن كتابة العلاقة بين تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية والفساد المالي في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: $y = 0,353x + 0,323$

حيث أن:

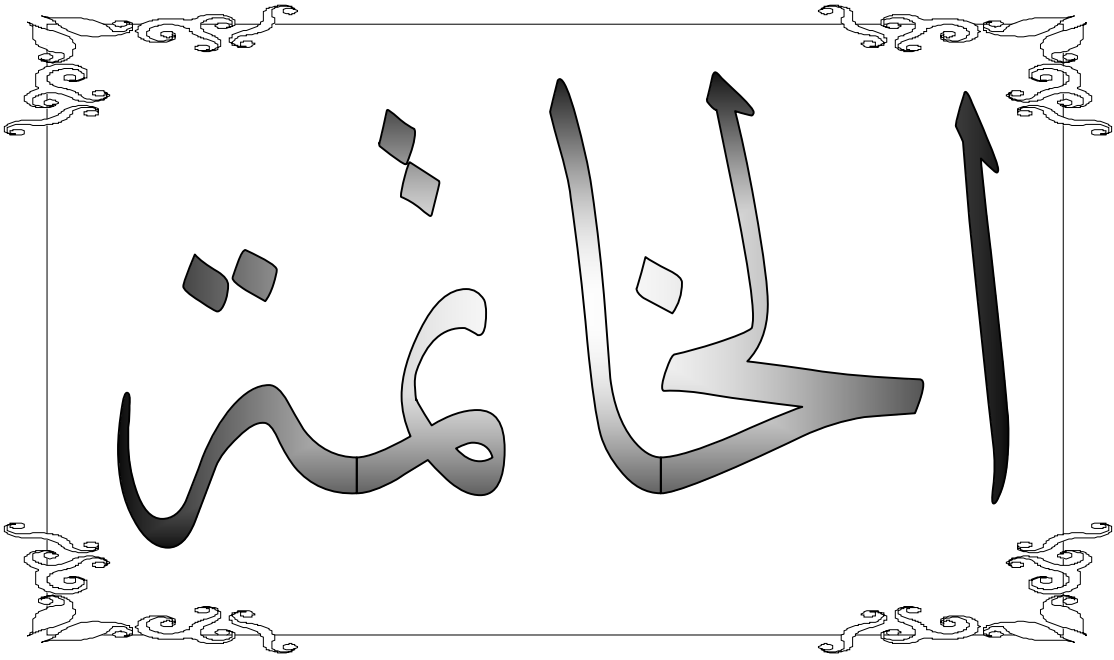
x: تقنيات المحاسبة القضائية؛

y: الفساد المالي.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم الوصول إلى أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحد وبشكل كبير من الفساد المالي.

خلاصة الفصل الثاني:

اشتمل الفصل على الدراسة التطبيقية التي أجريت بالمحكمة ولدى محافظي الحسابات -تبسة- والتي كان الهدف منها إسقاط الجزء النظري لمتغيري الدراسة مما ساعدنا على التعرف على المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء، ومن أجل ذلك قمنا بدراسة اتجاهات وأراء مجتمع الدراسة، وقد أكدت إجابات أفراد العينة على أن اتجاه المحاسبة القضائية كان مرتفعا، كما تبين الدراسة أن الحد من الفساد المالي كان مرتفعا هو الآخر، وفي الأخير تم استخدام الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل (المحاسبة القضائية) والمتغير التابع (الفساد المالي) واستنتجنا من خلال ذلك أن المحاسبة القضائية تساهم كثيرا في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء.



أصبحت المحاسبة القضائية شيء أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فهي مهنة تبحث وراء الأرقام باستخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والقانون، من أجل الكشف عن الأضرار المالية والاستعانة بها في الفصل في الدعاوى القضائية والنزاعات المالية بصورة عادلة.

وتعد المحاسبة القضائية من الآليات المعتمدة في مجال الحد من ممارسات الفساد المالي، وباعتبار الفساد المالي من أهم القضايا والمخاطر التي تواجه اقتصاديات الدول وما يتركه من آثار سلبية كان لابد من اعتماد المحاسبة القضائية كألية للحد منه والتقليل من أخطاره.

إذ حاولت هذه الدراسة الموسومة بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي" معالجة إشكالية البحث التالية: كيف تسهم المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؟

من خلال الفصل الأول للدراسة تم عرض الإطار النظري لكل من المحاسبة القضائية والفساد المالي، وكذا العلاقة القائمة بينهما، فضلا عن تقديم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. أما الفصل الثاني فقد كان مخصصا للدراسة التطبيقية، إذ تم التطرق إلى الطرق والأساليب والأدوات في الدراسة التطبيقية.

إذ أثبتت الدراسة التطبيقية وجود انحدار خطي بسيط بين المحاسبة القضائية والفساد المالي، والتي يمكن التعبير عنها من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$Y=0,353 X+0,323$$

أولاً: نتائج الدراسة

لقد أيدت هذه الدراسة بعض نتائج الدراسات السابقة كما أنها أضافت بعدا جديدا لم تتناوله الدراسات السابقة وتوصلت إلى النتائج التالية:

❖ **النتائج النظرية:**

تعتبر المحاسبة القضائية من المواضيع البحثية المتطورة والحديثة، فهي تطبيق لمهارات المراجعة والمحاسبة والمعرفة الكبيرة بالجوانب القانونية وآلية لفض النزاعات وحل القضايا ذات الطبيعة المالية؛

المحاسبة القضائية هي عبارة عن مزيج بين العلوم المحاسبية والعلوم القانونية إلى جانب توافر مهارات التحقيق والتحري والبحث وتأييد الدعاوى القضائية؛

يستعين القضاء بخدمات المحاسبة القضائية في القضايا المتعلقة بالجرائم المالية من خلال تقديم الخبير التقرير المالي المرفق بالأدلة؛

توجد عدة مجالات للمحاسبة القضائية ما يجعل القضاء بحاجة لخدماتها لمساعدة القاضي في الفصل في النزاعات والقضايا المالية؛

على المحاسب القضائي الاستمرار بشكل منتظم في تطوير مهاراته الإدارية عن طريق الدورات التكوينية المتخصصة ليكون على دراية كافية بالقوانين والتشريعات للقيام بالمهام الموكلة إليه على أكمل وجه؛

إن تعدد صور الفساد المالي وتطورها تحتم على المحاسب القضائي تمتعه بالخبرة والكفاءة في مجال النظم المحاسبية وتحليل التقارير المالية، فضلا عن المعرفة بمجال القانون والتحري والفحص.

❖ النتائج التطبيقية:

هناك وعي بأهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؛

عدم وجود مهارات ومؤهلات كافية لدى الخبير القضائي المحاسبي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؛

إن عدم اعتماد وتدريب الجامعات للمحاسبة القضائية كمنهج أساسي وكذا عدم وجود هيئة مستقلة تنظمها تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه هذه المهنة من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة؛

إن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يساهم وبشكل فعال في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة.

ثانيا: توصيات الدراسة

من خلال ما سبق وبناء على نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات وتتجلى فيما يلي:

➤ دمج قطاعي المحاسبة والقضاء لخلق آلية فعالة للتعاون للحد من الفساد المالي؛

- تكوين إطارات القضاء في مجال المحاسبة القضائية لتسهيل فض النزاعات والقضايا المالية والحد من ممارسات الفساد المالي؛
- تفعيل القوانين والتشريعات لمكافحة والحد من الفساد المالي؛
- وضع معايير لتنظيم مهنة المحاسبة القضائية وتحديد واجبات ومهام المحاسب القضائي ليساهم بفاعلية أكثر في الحد من الفساد المالي؛
- ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية بإدراجها في المناهج التعليمية بشكل أوسع واقتراحها كتنخصص في الدراسات الأكاديمية والجامعية؛
- التكوين المستمر والمعق للمحاسبين في مجال المحاسبة القضائية ليلموا أكثر بالقوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة والقضاء؛
- إنشاء هيئة مستقلة للخبراء القضائيين المحاسبين وإصدار تراخيص لممارسة مهنة المحاسبة القضائية في الشركات والمحاكم؛
- السعي لإيجاد حلول جذرية للحد من ظاهرة الفساد المالي؛
- إنشاء ورشات عمل حول أهمية الاعتماد على الخبير القضائي المحاسبي ليس فقط كخبير إنما كمستشار بالنسبة للمستثمرين والشركات والمحاكم.

ثالثاً: آفاق الدراسة

- بعدما تم تناول الدراسة لموضوع المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي، ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن اقتراح عدة اشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة بالمحاسبة القضائية، نذكر منها:
- أثر استخدام المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة الجرائم المالية الالكترونية في الجزائر؛
 - دور المحاسبة القضائية وأثرها على تحسين الأداء المالي للمؤسسات في القطاع العام؛
 - المحاسبة القضائية وأثر تطبيقها للحد من الجرائم المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. خضير شعبان، الفساد: أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، معهد علوم الأرض والكون، قسم الجيولوجيا، جامعة باتنة2، 2018.

2. سعد بن سعيد القحطاني، الإحصاء التطبيقي المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية باستخدام SPSS، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض 2015.

3. هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2011.

2- المذكرات والرسائل:

1. أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى إدراك الخبير المحاسبي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة مصراتة، ليبيا، 2015.

2. أسامة زيد محمد منوخ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العراق، 2017.

3. ألاء عبد المنعم محمد الجعبري، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، امعة الخليل، فلسطين، 2018.

4. إنصاف أحمد إدريس، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية في سوق الخرطوم، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2019.

5. إنعام عثمان شعبان، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

6. إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009.
7. حيدر جميل أحمد الجبوري، تفعيل المحاسبة القضائية في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019.
8. عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.
9. عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة و التمويل، جامعة السودان، 2018.
10. محمد الزين سيف الدين محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2018.
11. محمد دفع الله الحسن الصائغ، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2019.
12. موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية و دورها في الحد من الفساد المالي والإداري، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2018.
13. موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2018.

14. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي، قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، مصر، 2014.
- 3- المجالات والملتقيات والندوات:**
1. إيمان بوقصة، معضلة الفساد المالي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد التاسع، مارس 2018.
2. إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية و دور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 75.
3. إيمان يحي محمد، التهرب الضريبي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 94، العراق، 2013.
4. جميلة سعيد قمبر، استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
5. جميلة سعيد قمبر، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد صرمان، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد 16، فبراير 2014.
6. حسام السعيد الوكيل، مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية، مجلة كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2018.
7. خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، ورقة عمل للمؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، يومي 07 و 08 أبريل 2013.
8. دنيا جاسم، استخدام المحاسبة القضائية و أثرها على حوكمة الشركات العراقية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة بابل للعلوم التطبيقية، العدد 27، العراق.
9. زبيدة فوكراش، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، تخصص إدارة الأعمال في الرياضة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2020.

10. زواش زهير، بن حركو غنية، دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الاحتيال المالي، حالة شركة انرون وجنرال الكتريك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019.
11. سرى ياسر الخوالده، أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، الأردن، دون ذكر سنة النشر.
12. سلوى حسين رشدي اسماعيل، فاطمة شعيب مصطفى، دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال، دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفااتف)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 08، المملكة العربية السعودية، 2020.
13. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها من وجهة نظر القضاء الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، الأردن، المجلد 12، العدد 01، 2016.
14. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من جهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، الأردن، 2016.
15. علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، 2010.
16. عوض خلف دلف العيساوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، المؤتمر العلمي الأول للفساد المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009.
17. ليلي ناجي مجيد الفتاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار 32، 2012.
18. ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 19، فلسطين، 2012.
19. مقداد أحمد الجليلي، رافي نزار جميل، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال، دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 93، 2012.

20. ناهض خمر محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية و الحد من آثارها على القوائم المالية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، العدد السادس، فلسطين، يناير 2014.

21. نجوى أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2006.

22. نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 70.

23. بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام SPSS، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

4- المواقع الإلكترونية:

1. أيمن هشام عزريل، دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فلسطين، 2016/05/20،

<http://aymanuzrail.blogspot.com/2016/05/blog-post.html> ،

2. مصطفى بسيوني السعدي، المحاسبة القضائية مفهومها وأهميتها وأهدافها، جريدة المحاسبين، عدد 2019/10/02، www.almohasben.com ،

3. <http://www.coursehero.com>, site visité le 28/01/2021 à 10h27

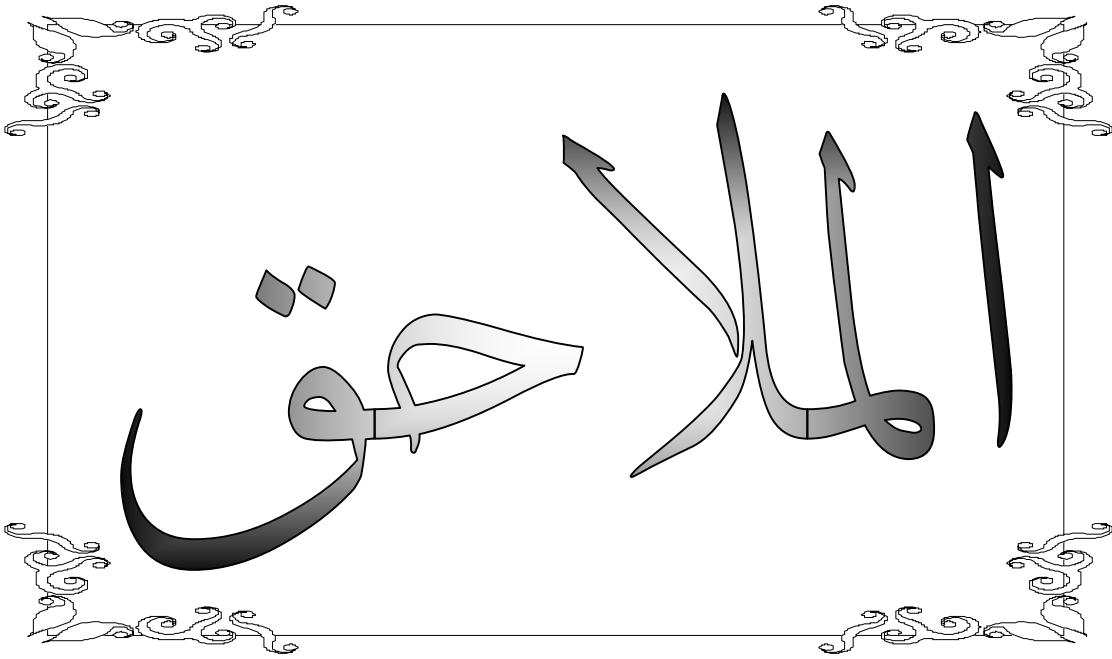
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. AICP(2005), Forensic and Litigation services committee developed the definition.

2. Cindy Durtschi and Others, **The Effective Use of Benford's Law to Assist in Detecting Fraud in Accounting Data**, Journal of Forensic Accounting, Vol.07, USA, 2004.

3. Dewan Mahboob Hossain and , **Forensic Accounting and Fraud Investigation : A Conceptual Summary**, The Cost and Management, Volume 48, Number 06, November-December 2020.

4. Emmanuel CHARRIER, **L'expert Comptable Judiciaire : Un pair de la Cour, L'entreprise**, le chiffre et le droit , Edition J.G. Degos et S.Trébucq, Bordeaux, 2005.
5. Evans O.N.D. Ocansey, **Forensic Accounting and the Combating of Economic and Financial Crimes in Ghana**, European Scientific Journal, Vol.13, No.31, Ghana, 2017.
6. Gül ah ATA AN, Aylin KAVAK, **Relationship Between Fraud Auditing and Forensic Accounting**, International Journal of Contemporary, Economics and Administrative Sciences, Vol.07, Issue: 3-4, Turkiye, 2017.
7. Haruna Roselyn Afor and Others, **Forensic Accounting Techniques, Accounting Numbers and Fraud Prevention in the listed Insurance companies in Nigeria**, Journal of Forensic Accounting & Fraud Investigation- JFAFI-, Vol.05, No.02, Nigeria..
8. Michael A.Crain.Al, **Essentials of Forensic Accounting**, American Institute of Certified Public Accountants, Inc.2017 .
9. Okoye, Gbegi, **Forensic Accounting : A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector, A Study of Selected Ministries in Kogi State**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol.03, No.03, Nigeria, 2013.
10. Partap Singh and Others, **Forensic Accounting as Fraud and Corruption Detection tool: An Empirical Study**, Department of Science, Technology and Management, University of Delhi, India, 2015.
11. Tariq Tawfeeq, and Al., **The Role of Forensic Accounting in reducing Financial Corruption: A Study in Iraq**, Internaional Journal of Business and Management, Vol.09, No.01, CANADA, 2014.
12. Tommie Singleton and Al, **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, 3rd Edition. (John Wiley & Sons, Inc., 2006).



الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

الإمضاء	الدرجة العلمية	اسم و لقب الأستاذ
	استاذ محاضر بـ	عمار زريحي
	أستاذ محاضر أ	حسان دريد
	= =	زلفاراج عبد الكريم
	استاذ محاضر ب	زاهر حجيلان
	استاذ محاضر أ	حشام عبد الغريز
	استاذ محاضر ب	عبد الهام بيجا
	استاذ محاضر "أ"	سامر يامينة
	أستاذ محاضر أ	جاويد سليم
	استاذ محاضر أ	يوسف ريشا

الملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة



استمارة استبيان:

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي
دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء- تبسة -

تحت إشراف الدكتورة:

◊عزيزية سارة

من إعداد الطالبتين:

◊لخليفة خدوجة

◊مناع صبرينة

تحية طيبة و بعد:

في إطار التحضير لإعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة ماستر مالية المؤسسة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي تبسة-، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة والتي هي عبارة عن استبيان نهدف من خلاله معرفة آراءكم حول موضوع دراستنا وهو " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي- دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء بتبسة-". لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة عن فقرات هذا الاستبيان المرفق، لمساعدتنا في إتمام هذه الدراسة وذلك بوضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها مناسبة. ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سوف تدلون بها، ستعامل بسرية مطلقة ولغرض البحث العلمي لا غير.

مع خالص الشكر والتقدير على تعاونكم

نضع بين أيديكم بعض المفاهيم المختصرة حول المحاسبة القضائية وأهم مجالات استعمالاتها

، ومفهوم الفساد المالي

➤ تعريف المحاسبة القضائية:

المحاسبة القضائية هي جمع مهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون والتدقيق، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش والفساد المالي، وحل النزاعات المالية بتقديم شهادة خبير للقضاء.

وهي تتكون من عنصرين أساسيين هما الخدمات القانونية بوصف المحاسب القضائي خبيراً ومستشاراً، وخدمات التحقيق التي تعتمد على مهارات المحاسب القضائي بتقديمه التقرير النهائي لتحريراته على الموضوع المتنازع فيه ذو الطبيعة المالية.

➤ أهم مجالات استعمالات المحاسبة القضائية:

إن مجالات المحاسبة القضائية هي عبارة عن دعم و توجيه الاستشارات القضائية وتقديم الخبرة في الأمور المالية، مع المعرفة الكافية لأساليب وطرق اجراء التحريات والتقصي وفهم العلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة لتقديم البيانات المطلوبة للمساعدة في اتخاذ القرارات. وبصفة عامة تستخدم المحاسبة القضائية في المجالات التالية:

- ✓ التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسبة؛
- ✓ فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب؛
- ✓ تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين؛
- ✓ تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع أو في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد؛
- ✓ الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد؛
- ✓ التحقيق في جرائم الفساد المالي وفي عمليات اختلاس الأموال ومكافحة عمليات غسيل الأموال.

➤ تعريف الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي على أنه إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم اكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس.

وبصورة أخرى فإن الفساد المالي يمثل مجموع الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة، وتكون مخالفة لتعليمات أجهزة الرقابة المالية. وتتجسد مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاسات والتهرب الضريبي والمحابة والمحسوية ونهب المال العام.

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1- المستوى التعليمي:

- | | | | |
|-----------------------|--------|-----------------------|--------------|
| <input type="radio"/> | ليسانس | <input type="radio"/> | دراسات مهنية |
| <input type="radio"/> | أخرى | <input type="radio"/> | دراسات عليا |

2- التخصص العلمي:

- | | | | |
|-----------------------|-------|-----------------------|----------------|
| <input type="radio"/> | تدقيق | <input type="radio"/> | مالية و محاسبة |
| <input type="radio"/> | أخرى | <input type="radio"/> | قانون |

3- المركز الوظيفي:

- | | | | |
|-----------------------|--------------------|-----------------------|--------------------|
| <input type="radio"/> | محافظ حسابات | <input type="radio"/> | قاضي |
| <input type="radio"/> | مساعد محافظ حسابات | <input type="radio"/> | مهني في سلك القضاء |

4- الخبرة المهنية:

- | | | | |
|-----------------------|-------------------|-----------------------|------------------|
| <input type="radio"/> | من 5 إلى 10 سنوات | <input type="radio"/> | أقل من 5 سنوات |
| <input type="radio"/> | | <input type="radio"/> | أكثر من 10 سنوات |

القسم

المحور الأول: الوعي بأهمية المحاسبة القضائية

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة:

الدرجة					أستلة الاستبيان	الرقم
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة		
					تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والخبراء القضائيين المحاسبين لتحقيق الانسجام والعدالة عند حل النزاعات المالية	01
					يوجد طلب كبير على خدمات المحاسبة القضائية في حل النزاعات المالية	02
					يقوم القاضي بتكليف الخبير القضائي المحاسبي لجمع أدلة أكثر للفصل في القضايا ذات الطابع المالي	03
					يكون رأي الخبير القضائي المحاسبي مفيدا دائما لدى القاضي عند فض النزاعات المالية	04
					يعتمد القاضي على رأي الخبير القضائي المحاسبي غالبا في حل القضايا والنزاعات ذات الطابع المالي	05
					هناك إدراك كاف وثقة في تقارير الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات المالية	06

					نشر ثقافة الاهتمام بالحاسبة القضائية يزيد من تفعيل دورها وأهميتها	07
					هناك ادراك بأهمية الحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي	08
					يعتمد الطلب على خدمات الحاسبة القضائية بمدى ادراك القضاء بدورها في اكتشاف التلاعبات المالية	09
					تبرز الحاجة لخدمات الحاسبة القضائية أكثر في المؤسسات الحكومية	10
					هناك اهتمام من طرف الجامعات والمعاهد بفتح تخصص لتدريس الحاسبة القضائية في مجال العلوم المالية	11

المحور الثاني: المهارات و المؤهلات الواجب توافرها في الخبير القضائي المحاسبي

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة:

الرقم	أسئلة الاستبيان	الدرجة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بخبرة محاسبية وقضائية جيدة تمكنه من الإدلاء بشهادة مهنية في القضايا المعروضة عليه					
02	التطوير المستمر لمهارات الخبير القضائي المحاسبي يساعده					

					في أداء مهامه بشكل جيد	
					يقوم الخبير القضائي المحاسبي بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية للوصول إلى الحقائق	03
					يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بالاستقلالية الكاملة ولا يتأثر بأي جهة	04
					يكون الخبير القضائي المحاسبي على معرفة كبيرة بتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الحاسوب	05
					يحرص الخبير القضائي المحاسبي على التدريب المستمر والحصول على شهادات الخبرة المهنية	06
					يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بمهارات البحث والتحقيق والقدرة على الإبداع	07
					يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالتأهيل العملي والمشاركة في دورات تكوينية	08
					يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالإلمام بالقوانين المعمول بها	09
					هناك اهتمام من قبل الخبير القضائي المحاسبي بالاطلاع على التقارير التي تخص قضايا سابقة مماثلة	10

المحور الثالث: واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة:

الدرجة					أسئلة الاستبيان	الرقم
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					01 هناك استجابة سريعة من قبل الجهات القضائية للتعاون مع الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية	
					02 هناك العديد من القضايا والنزاعات ذات الطبيعة المالية تحتاج إلى خدمات المحاسبة القضائية	
					03 الاستعانة بالخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية يؤدي إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف	
					04 يقوم الخبير القضائي المحاسبي على استخدام مختلف تقنيات المحاسبة القضائية أثناء جمعه للبيانات	
					05 يعتمد الخبير القضائي المحاسبي على تقنية الاستكشاف لجمع الأدلة	
					06 يوظف الخبير القضائي المحاسبي التكنولوجيا ما يوفر له وقتا وجهدا وتكلفة	
					07 يكتشف الخبير القضائي المحاسبي مختلف التلاعبات بتطبيق	

					الإجراءات التحليلية على البيانات	
					استخدام تقنية التنقيب في البيانات تساعد الخبير القضائي الحاسبي على اكتشاف ممارسات التلاعب و التضليل	08
					تقنيات المحاسبة القضائية ذات فعالية للكشف عن مختلف التلاعبات المالية	09
					يتم تكليف الخبير القضائي الحاسبي بمراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الأشخاص المتورطين	10
					يكلف الخبير القضائي الحاسبي بتقديم استشارات حول البيانات المالية	11
					يتم الاعتماد الكلي للهيئات القضائية على الأدلة المالية المجمعة من طرف الخبير القضائي الحاسبي	12
					يقدم الخبير الحاسبي القضائي رأيا محايدا يستند فقط إلى ما يتم التوصل إليه في تحرياته	13
					الخبير القضائي الحاسبي مطالب بإخطار القضاء عن حالات فساد مالي مكتشفة في معاملات غير معنية بالتحري عنها	14

المحور الرابع: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة:

الدرجة					الرقم	أسئلة الاستبيان
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة		
					01	عدم الاهتمام المحاسبة القضائية بإدراجها ضمن البرامج التعليمية الجامعية
					02	عدم توافر الثقة في التقارير المالية بمكاتب المحاسبة والمراجعة
					03	صعوبة جمع المعلومات المالية من طرف الخبير القضائي المحاسبي
					04	غياب تشريعات ونصوص قانونية تلزم استخدام المحاسبة القضائية لفض النزاعات المالية
					05	عدم وضوح دور ومسؤولية الخبير القضائي المحاسبي اتجاه الأطراف المتنازعة
					06	غياب أسس وقواعد المساءلة والمحاسبة وعدم ادراك الخبراء القضائيين المحاسبين بالجوانب القانونية والإجرائية
					07	عدم وجود إطار مقترح مهني سليم ومعايير لتطبيق المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي

					08	عدم وجود مؤهلات كافية للخبراء القضائيين المحاسبين أثر في الطلب على خدمات المحاسبة القضائية
					09	ضعف التحصيل العلمي والعملية وقلة الخبرة لدى الخبير القضائي المحاسبي
					10	تقييد الخبير القضائي المحاسبي من طرف القضاء في التحريرات التي يقوم بها
					11	عدم وجود جهة مهنية مستقلة للخبراء القضائيين المحاسبين

المحور الخامس: واقع الفساد المالي

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة:

الدرجة					الرقم	أسئلة الاستبيان
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					01	إن ممارسات الفساد المالي تتطلب وجود محاسبين على دراية ومعرفة يمثل هذه الجرائم ليتمكنوا من التعامل معها
					02	معظم القضايا ذات الطبيعة المالية تصنف ضمن قضايا الفساد المالي
					03	يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف

					مستخدميها لأغراض شخصية	
					04 ممارسة الاختلاسات من خلال سوء استغلال الأصول والموارد ودفع الرشاوي تعتبر أهم صور الفساد المالي	
					05 فساد الموظفين والإداريين هو أكثر أسباب الفساد المالي	
					06 لجوء أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية من أساليب الفساد المالي	
					07 التلاعب والتضليل في إعداد القوائم المالية مدخل للفساد المالي	
					08 اختلاس الأموال وفقدان أصول الشركة باستخدام أساليب احتيالية يصعب اكتشافها	
					09 تعد المساءلة أحد العناصر الاستراتيجية للحد من الفساد المالي	
					10 تقوم الهيئات القضائية بنشر ثقافة الوقاية من الفساد المالي	
					11 توجه عقوبات صارمة تجاه مرتكبي الفساد المالي	
					12 تفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية والقانونية يحد من الفساد المالي	

الملحق رقم (03): نتائج SPSS

البيانات الشخصية

المستوى_التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دراسات مهنية	5	12,8	12,8	12,8
ليسانس	11	28,2	28,2	41,0
Validه دراسات عليا	21	53,8	53,8	94,9
أخرى	2	5,1	5,1	100,0
Total	39	100,0	100,0	

التخصص_العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مالية ومحاسبة	11	28,2	28,2	28,2
تدقيق	3	7,7	7,7	35,9
Validه قانون	24	61,5	61,5	97,4
أخرى	1	2,6	2,6	100,0
Total	39	100,0	100,0	

المركز_الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
قاضي	10	25,6	25,6	25,6
محافظ حسابات	12	30,8	30,8	56,4
Validه مهني في سلك القضاء	10	25,6	25,6	82,1
مساعد محافظ حسابات	7	17,9	17,9	100,0
Total	39	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 05 سنوات	11	28,2	28,2	28,2
Validه من 05 إلى 10 سنوات	11	28,2	28,2	56,4
أكثر من 10 سنوات	17	43,6	43,6	100,0
Total	39	100,0	100,0	

معامل ألفا كرونباخ الإجمالي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	39	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,835	58

معامل الفا كرونباخ المحور الأول: الوعي بأهمية المحاسبة القضائية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	39	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,689	11

معامل الفا كرونباخ المحور الثاني: المهارات والمؤهلات

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	39	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,593	10

معامل الفا كرونباخ المحور الثالث: واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	39	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,765	14

معامل الفا كرونباخ المحور الرابع: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	39	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,828	11

معامل الفا كرونباخ المحور الخامس: واقع الفساد المالي

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	39	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	39	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,681	12

المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

المحور الأول: الوعي بأهمية المحاسبة القضائية

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
تساهم المحاسبة القضائية بتقليل الفجوة بين القضاة والخبراء القضائيين المحاسبين لتحقيق الانسجام والعدالة عند حل النزاعات المالية	39	3,97	,873
يوجد طلب كبير على خدمات المحاسبة القضائية في حل النزاعات المالية	39	3,85	,779
يقوم القاضي بتكليف الخبير القضائي المحاسبي لجمع أدلة أكثر للفصل في القضايا ذات الطابع المالي	39	3,72	,793
يكون رأي الخبير القضائي المحاسبي مفيدا دائما لدى القاضي عند فض النزاعات المالية	39	3,69	,863
يعتمد القاضي على رأي الخبير القضائي المحاسبي غالبا في حل القضايا والنزاعات ذات الطابع المالي	39	3,56	,821
هناك إدراك كاف وثقة في تقارير الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات المالية	39	3,49	,790
نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية يزيد من تفعيل دورها وأهميتها	39	3,95	,647
هناك ادراك بأهمية المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي	39	3,56	,912
يعتمد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية بمدى ادراك القضاء بدورها في اكتشاف التلاعبات المالية	39	3,95	,510
تبرز الحاجة لخدمات المحاسبة القضائية أكثر في المؤسسات الحكومية	39	3,41	1,272
هناك اهتمام من طرف الجامعات والمعاهد بفتح تخصص لتدريس المحاسبة القضائية في مجال العلوم المالية	39	3,56	1,046
N valide (listwise)	39		

المحور الثاني: المهارات والمؤهلات

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بخبرة محاسبية وقضائية جيدة تمكنه من الإدلاء بشهادة مهنية في القضايا المعروضة عليه	39	3,92	,580
التطوير المستمر لمهارات الخبير القضائي المحاسبي يساعده في أداء مهامه بشكل جيد	39	4,56	,502
يقوم الخبير القضائي المحاسبي بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية للوصول إلى الحقائق	39	3,95	1,025
يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بالاستقلالية الكاملة ولا يتأثر بأي جهة	39	4,05	,916
يكون الخبير القضائي المحاسبي على معرفة كبيرة بتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الحاسوب	39	4,05	,647
يحرص الخبير القضائي المحاسبي على التدريب المستمر والحصول على شهادات الخبرة المهنية	39	4,18	,601
يتمتع الخبير القضائي المحاسبي بمهارات البحث والتحقيق والقدرة على الإبداع	39	4,08	,870
يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالتأهيل العملي والمشاركة في دورات تكوينية	39	3,46	1,072
يهتم الخبير القضائي المحاسبي بالإلمام بالقوانين المعمول بها	39	3,77	,777
هناك اهتمام من قبل الخبير القضائي المحاسبي بالاطلاع على التقارير التي تخص قضايا سابقة مماثلة	39	3,77	1,063
N valide (listwise)	39		

المحور الثالث: واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
هناك استجابة سريعة من قبل الجهات القضائية للتعاون مع الخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية	39	3,21	,801
هناك العديد من القضايا والنزاعات ذات الطبيعة المالية تحتاج إلى خدمات المحاسبة القضائية	39	4,10	,447
الاستعانة بالخبير القضائي المحاسبي لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية يؤدي إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف	39	4,13	,409
يقوم الخبير القضائي المحاسبي على استخدام مختلف تقنيات المحاسبة القضائية أثناء جمعه للبيانات	39	3,90	,718
يعتمد الخبير القضائي المحاسبي على تقنية الاستكشاف لجمع الأدلة	39	3,95	,510
يوظف الخبير القضائي المحاسبي التكنولوجيا ما يوفر له وقتا وجهدا وتكلفة	39	3,74	1,163
يكتشف الخبير القضائي المحاسبي مختلف التلاعبات بتطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات	39	3,87	,767
استخدام تقنية التتقيب في البيانات تساعد الخبير القضائي المحاسبي على اكتشاف ممارسات التلاعب و التضليل	39	3,92	,703
تقنيات المحاسبة القضائية ذات فعالية للكشف عن مختلف التلاعبات المالية	39	4,05	,944
يتم تكاليف الخبير القضائي المحاسبي بمراجعة الوثائق المالية للتعرف على هوية الأشخاص المتورطين	39	3,87	,951
يكلف الخبير القضائي المحاسبي بتقديم استشارات حول البيانات المالية	39	3,79	,695
يتم الاعتماد الكلي للهيئات القضائية على الأدلة المالية المجمعة من طرف الخبير القضائي المحاسبي	39	3,23	1,012
يقدم الخبير المحاسبي القضائي رأيا محايدا يستند فقط إلى ما يتم التوصل إليه في تحقيقاته	39	4,00	,649
الخبير القضائي المحاسبي مطالب بإخطار القضاء عن حالات فساد مالي مكتشفة في معاملات غير معنية بالتحري عنها	39	3,95	,826
N valide (listwise)	39		

المحور الرابع: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
عدم الاهتمام المحاسبة القضائية بإدراجها ضمن البرامج التعليمية الجامعية	39	2,15	1,182
عدم توافر الثقة في التقارير المالية بمكاتب المحاسبة والمراجعة	39	2,74	1,186
صعوبة جمع المعلومات المالية من طرف الخبير القضائي المحاسبي	39	3,26	,751
غياب تشريعات ونصوص قانونية تلزم استخدام المحاسبة القضائية لفض النزاعات المالية	39	3,13	,732
عدم وضوح دور ومسؤولية الخبير القضائي المحاسبي اتجاه الأطراف المتنازعة	39	3,00	1,147
غياب أسس وقواعد المساءلة والمحاسبة وعدم ادراك الخبراء القضائيين المحاسبين بالجوانب القانونية والإجرائية	39	3,31	,863
عدم وجود إطار مقترح مهني سليم ومعايير لتطبيق المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي	39	3,33	,898
عدم وجود مؤهلات كافية للخبراء القضائيين المحاسبين أثر في الطلب على خدمات المحاسبة القضائية	39	3,46	1,047
ضعف التحصيل العلمي والعملية وقلة الخبرة لدى الخبير القضائي المحاسبي	39	3,62	1,042
تقييد الخبير القضائي المحاسبي من طرف القضاء في التحريات التي يقوم بها	39	2,67	1,383
عدم وجود جهة مهنية مستقلة للخبراء القضائيين المحاسبين	39	3,46	,822
N valide (listwise)	39		

المحور الخامس: واقع الفساد المالي

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
إن ممارسات الفساد المالي تتطلب وجود محاسبين على دراية ومعرفة يمثل هذه الجرائم ليتمكنوا من التعامل معها	39	3,95	,887
معظم القضايا ذات الطبيعة المالية تصنف ضمن قضايا الفساد المالي	39	3,82	,756
يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية	39	3,38	,711
ممارسة الاختلاسات من خلال سوء استغلال الأصول والموارد ودفع الرشاوي تعتبر أهم صور الفساد المالي	39	4,26	,818
فساد الموظفين والإداريين هو أكثر أسباب الفساد المالي	39	3,79	,767
لجوء أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية من أساليب الفساد المالي	39	4,03	,743
التلاعب والتضليل في إعداد القوائم المالية مدخل للفساد المالي	39	4,10	,788
اختلاس الأموال وفقدان أصول الشركة باستخدام أساليب احتيالية يصعب اكتشافها	39	4,13	,978
تعد المساءلة أحد العناصر الاستراتيجية للحد من الفساد المالي	39	4,41	,498
تقوم الهيئات القضائية بنشر ثقافة الوقاية من الفساد المالي	39	4,15	,844
توجه عقوبات صارمة تجاه مرتكبي الفساد المالي	39	4,72	,456
تفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية والقانونية يحد من الفساد المالي	39	4,31	,694
N valide (listwise)	39		

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الإجمالي	39	3,7485	,26477
N valide (listwise)	39		

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المحور_الأول	39	3,7016	,42739
المحور_الثاني	39	3,9795	,38469
المحور_الثالث	39	3,8370	,38984
المحور_الرابع	39	3,1026	,62121
الإجمالي	39	4,0876	,35713
N valide (listwise)	39		

اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		المحور_الأول	المحور_الثاني	المحور_الثالث	المحور_الرابع	المحور_الخامس
N		39	39	39	39	39
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,7016	3,9795	3,8370	3,1026	4,0876
	Ecart-type	,42739	,38469	,38984	,62121	,35713
	Absolue	,109	,141	,136	,104	,177
Différences les plus extrêmes	Positive	,109	,141	,136	,104	,118
	Négative	-,086	-,094	-,072	-,099	-,177
	Z de Kolmogorov-Smirnov	,678	,881	,852	,650	1,108
Signification asymptotique (bilatérale)		,747	,419	,463	,793	,172

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

Test-

Statistiques pour échantillons appariés

		Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Paire 1	المحور_الأول	3,7016	39	,42739	,06844
	الإجمالي	4,0876	39	,35713	,05719

Corrélations pour échantillons appariés

		N	Corrélation	Sig.
Paire 1	المحور_الأول & الإجمالي	39	,240	,142

Test échantillons appariés

		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatérale)	
		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
					Inférieure				Supérieure
Paire 1	المحور_الأول - الإجمالي	- ,38598	,48684	,07796	-,54379	-,22816	-4,951	38	,000

الفرضية الثانية

Statistiques pour échantillons appariés

	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Paire 1	المحور_الثاني	39	,38469	,06160
	الإجمالي	39	,35713	,05719

Corrélations pour échantillons appariés

	N	Corrélation	Sig.
Paire 1	المحور_الثاني & الإجمالي	,315	,051

Test échantillons appariés

	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)	
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence					
				Inférieure	Supérieure				
Paire 1	المحور_الثاني - الإجمالي	-,10812	,43468	,06960	-,24903	,03279	-1,553	38	,129

الفرضية الثالثة

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المحور_الثالث ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : المحور_الخامس

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,353 ^a	,124	,101	,33865	,124	5,260	1	37	,028

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور_الثالث

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	,603	1	,603	5,260	,028 ^b
	Résidu	4,243	37	,115		
	Total	4,847	38			

a. Variable dépendante : المحور_الخامس
b. Valeurs prédites : (constantes), المحور_الثالث

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	2,848	,543		5,240	,000
	المحور_الثالث	,323	,141	,353	2,293	,028

a. Variable dépendante : المحور_الخامس

الفرضية الرابعة

Statistiques pour échantillons appariés

	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne	
Paire 1	المحور_الرابع	3,1026	39	,62121	,09947
	الإجمالي	4,0876	39	,35713	,05719

Corrélations pour échantillons appariés

	N	Corrélation	Sig.
Paire 1	المحور_الرابع & الإجمالي	,118	,473

Test échantillons appariés

	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)	
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence					
				Inférieure	Supérieure				
Paire 1	المحور_الرابع - الإجمالي	-,98504	,67890	,10871	-1,20512	-,76497	-9,061	38	,000

معامل Anova لمتغيرات البيانات الشخصية

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المستوى_التعليمي	Inter-groupes	9,748	15	,650	1,068	,432
	Intra-groupes	13,995	23	,608		
	Total	23,744	38			
التخصص_العلمي	Inter-groupes	17,322	15	1,155	1,669	,130
	Intra-groupes	15,909	23	,692		
	Total	33,231	38			
المركز_الوظيفي	Inter-groupes	22,515	15	1,501	1,687	,126
	Intra-groupes	20,459	23	,890		
	Total	42,974	38			
الخبرة_المهنية	Inter-groupes	14,868	15	,991	1,867	,086
	Intra-groupes	12,209	23	,531		
	Total	27,077	38			

الملاحق رقم (04): إتفاقية التربص

اطلع عليها من الحملة لهذا اليوم لند فيفري الموافق
 عن صبورنا يسبح مع القانون والسير الحسن لفرق القضاء

رقم م.ع.م.ك.ع.ا.ق.ت.ع.ت.ا.ج.ت/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة العربي التسي.تيسة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
 قسم العلوم المالية والمحاسبة

رقم: ا.ق.ع.م.ك.ع.ا.ق.ت.ع.ت.ا.ج.ت/2021

إتفاقية التربص

المادة الأولى:
 هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة تيسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ،
 وعلوم التسيير
 مع المؤسسة :
 مقرها في :
 ممثلة من طرف :
 الرتبة :

هذه الإتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-
 2-
 3-
 4-

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03/05/1988. القرار الوزارى المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:
 يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في
 تخصص الطلبة المعنيين.
 التخصص :

المادة الثالثة :
 التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :
 الفترة من : إلى :

المادة الرابعة :

برنامج التبرص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التبرص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكونون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتبرص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التبرص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتبرص مجموع الموظفين في وحياته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تبرص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتبرص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهل بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التبرص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتبرصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب ان ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب حمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب والا فان الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

2021/02/23
حرر بنسختي في
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
أب حميد الكاوية مكلف بخدمات إحصاءة والمعامل المرتبطة بالمال
أ. زمام فيصّل

ممثل المؤسسة